قاعدة الإحلال في المسند في الكتاب لسيبويه

إعداد

دكتور/ محمد رضا محفوظ

أستاذ العلوم اللغوية المساعد بكلية الآداب – جامعة الجوف

أستاذ العلوم اللغوية المساعد بكلية الآداب – جامعة دمنهور

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤م

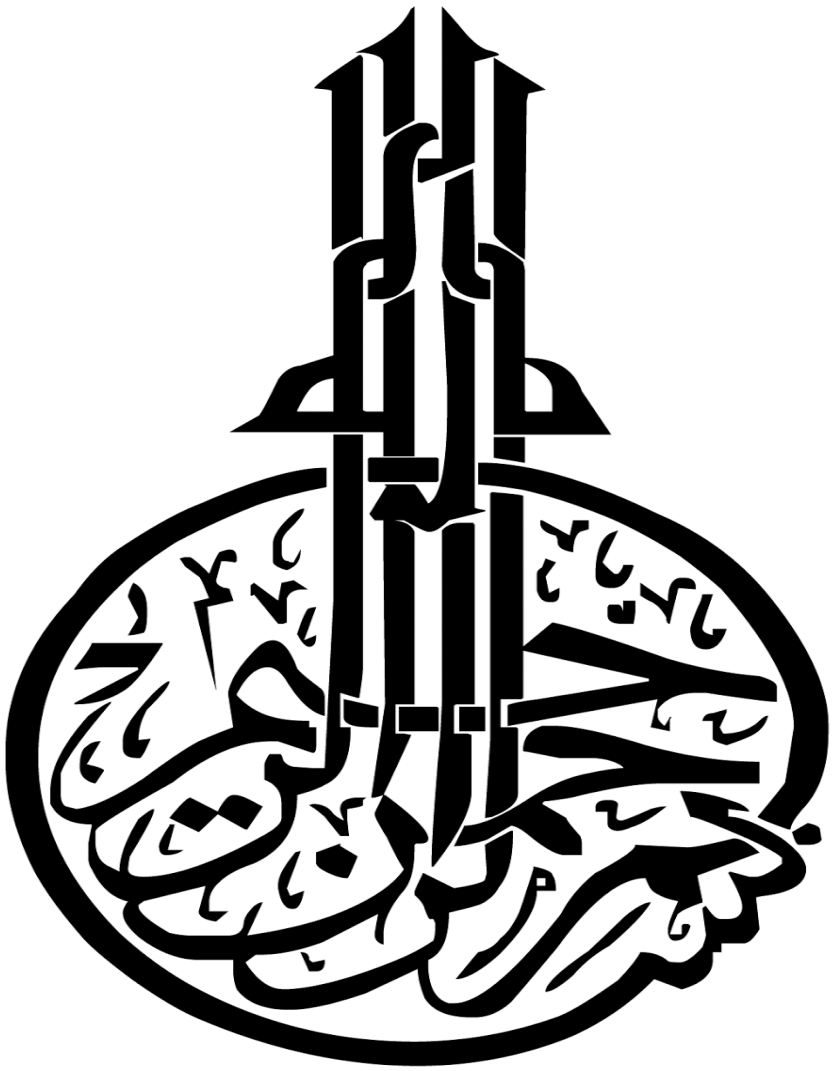

قاعدة الإحلال في المسند في الكتاب لسيبويه

محمد رضا محفوظ
قسم: اللغويات – كلية الآداب- جامعة دمنهور.
البريد الإلكتروني:
Mz99_2004@yahoo.com

الملخص:

يتناول هذا البحث أساسًا مهمًّا من أسس النظرية التحويلية التوليدية، وهو الأساس الذي تقوم عليه البنية النحوية لتراكيب اللغة، من كونها موزعة بين البنيتين السطحية والعميقة، والعلاقة بين هاتين البنيتين لا تتضح إلا من خلال إجراءات تحويلية، يسمونها بالقواعد التحويلية.

وقد عرض هذا البحث أولاً لمفهوم الإحلال في الدرس اللغوي القديم متمثلًا في الكتاب لسيبويه، وما يقابل هذا المصطلح من مصطلحات أخرىٰ استعملها سيبويه في تطبيق هذه القاعدة التحويلية المهمة، مثل: المنزلة، والإجراء، والتعويض، والإبدال، والمعاقبة، والنيابة، والحمل... وكذلك فقد عرض البحث لمفهوم الإحلال عند المحدثين بوصفه مُصطلحا من مصطلحات القواعد التحويلية التي قامت عليها النظرية النحوية عند تشومسكي.

وقد جمع البحث ما تيسر له من التراكيب التي أجرىٰ سيبويه الإحلال فيها في موقع المسند (سواء أكان هذا الإحلال في موقع الفعل أو في موقع الخبر). ومن ذلك الإحلال بين دوال الحدث وبعضها البعض، مثل الإحلال بين الفعل والفعل، والإحلال بين الفعل التام والفعل الناقص، وبين الفعل والمصدر، وبين الفعل واسم الفاعل، وبين الفعل واسم المفعول في وظيفة الخبر، والإحلال الواقع في خبر لا النافية للجنس، وفي خبر كاد.

وكان اختيار هذه التراكيب وفق ما حدده لنا سيبويه نفسه؛ إذ إنه يعرض للباب النحوي بتركيب أو أكثر يجعلها مُثُلًا لهذا الباب، ثم يُتبعها بتراكيب أخرىٰ تمثل البنية العميقة للتراكيب مثال الباب. وقد قام هذا البحث علىٰ دراسة تراكيب سيبويه وفق أسس المنهج التحويلي، فبدأ بالتحليل النحوي للتراكيب موضوع الدراسة، ثُم ما يعرض لهذه التراكيب من تحويل بالإحلال يساعدنا في فهم البنية العميقة للتراكيب المذكورة.

وانتهىٰ البحث بأهم النتائج التي توصل إليها من خلال تطبيق قاعدة الإحلال في التركيب النحوي.

الكلمات المفتاحية: قاعدة الإحلال- المسند - الكتاب لسيبويه

The rule of substitution in the Musnad in the book by Sibawayh

Mohamed Mahfoz
Department: Linguistics - Faculty of Arts - Damanhour University.
Email: Mz99_2004@yahoo.com

Abstract:

This research deals with an important basis of the foundations of generative transformational theory, which is the basis on which the grammatical structure of language structures is based, from being distributed between the superficial and deep structures, and the relationship between these two structures is only evident through transformational procedures, they call transformational rules.

This research was presented first to the concept of substitution in the old linguistic lesson represented in the book of Sibawayh, and the corresponding term of other terms used by Sibawayh in the application of this important transformative rule, such as: status, procedure, compensation, substitution, punishment, prosecution, pregnancy ... The research also presented the concept of substitution when the modernists as a term of transformational grammar on which Chomsky's grammatical theory was based.

The research has collected what he could from the structures in which Sibawayh conducted the substitution at the site of the predicate (whether this substitution was at the site of the verb or at the site of the news). This includes the substitution between the functions of the event and each other, such as the substitution between the verb and the verb, the substitution between the perfect verb and the imperfect verb, between the verb and the source, between the verb and the name of the subject, between the verb and the name of the object in the function of the news, and the substitution in

the news that does not negate gender, and in the news of Kad.

The choice of these structures was according to what Sibawayh himself determined for us, as he presents the grammatical door with one or more structures that make it an example of this door, and then follows it with other structures that represent the deep structure of the structures, such as the door. This research was based on the study of Sibawayh's structures according to the foundations of the transformational approach, so he began with the grammatical analysis of the structures under study, and then what is presented to these structures of transformation by substitution helps us understand the deep structure of the structures mentioned.

The research ended with the most important results reached by applying the rule of substitution in the grammatical structure.

المقدمة

أحمدك ربي وأستعينك، وأُصلي وأُسلم علىٰ أشرف من نطق بالضاد، وعلَّم العباد، سيدنا محمد عليه أفضل الصلوات والتسليمات.

أما بعد، فهذا بحث في الكتاب الأول لنحو العربية، لصاحبه العَلم الأشهر في هذا الفن منذ وضعه إلىٰ يومنا هذا. وربما كان هذا أحد أهم الأسباب التي توضح أهمية هذا البحث لكونه يختص بالبحث في الكتاب لسيبويه، وكونه يتعامل مع إحدىٰ القواعد المهمة التي ابتُني عليها النحو التحويلي التوليدي في إجراء عمليات التحويل بين البنىٰ السطحية والبنىٰ العميقة.

وقد قسمت البحث إلىٰ مبحثين يتفقان مع عنوانه؛ إذ لما كان العنوان: **"قاعدة الإحلال في المسند في الكتاب لسيبويه"** فإنني جعلت **المبحث الأول** للقسم الأول من المسند، وهو الفعل، فأسميته الإحلال في الفعل، وجعلت **المبحث الثاني** للقسم الآخر من المسند، وهو الخبر، وأسميته الإحلال في الخبر. وقد سبق ذلك تمهيد للتعريف بالإحلال في الدرسين النحويين القديم والحديث.

وقد أتيت علىٰ نص سيبويه الذي يطبق فيه قاعدة الإحلال فأذكره كاملًا، أو أذكر محل الاستشهاد فيه، ثم أبدأ بعدها في تحليل التراكيب المذكورة عنده، وما أَوضحه هو مما نسميه اليوم بالسطحي والعميق، عارضًا في ذلك لأقوال النحويين من بعده، مبينًا المعنىٰ الذي أراده من عملية الإحلال، وما يفيده في بيان الوظيفة النحوية أو المعنىٰ النحوي، وغيرها من المعاني التي يؤديها التعبير بالسطحي دون العميق.

التمهيد

الإحلال عند سيبويه: (Replacement)

يُعد مصطلح الإحلال أحد المصطلحات التي تواردت على الدرس اللغوي الحديث، ولم نجدها بصورتها هذه في الدرس القديم، بل رأينا المفهوم نفسه – بتوسيع أو تضييق- مع اختلاف في الاصطلاح، ومن هذه المصطلحات التي وردتنا في كتب النحاة الأوائل: التعويض، والمعاقبة، والساد مسد، والإبدال، والنيابة، والحمل، والإجراء، ... وليس يعنينا هنا أن نتتبع هذه المصطلحات في كتب الأوائل، بل تكفينا الإشارة إليها دون الخوض فيها.

أما سيبويه نفسه فإنه يتفرد بمصطلحات أخرى، ليست كهذه المصطلحات عند من تابعه من الأوائل، بل يمكن أن نطلق عليها مصطلحات عبارية، يستخدم عبارة ما لتؤدي ما يروم إليه هذا المصطلح أو غيره، فنراه يستعمل لما أسماه الدرس اللغوي الحديث بالإحلال عبارات مثل: كذا بمنزلة كذا، أو كذا في موضع كذا، أو وقع موقع كذا، يجرونه مجرى كذا... ومنها عبارات تتبع تراكيبه التي مثّل بها، كقوله: كأنه قال، كأنك قلت، كقولك، ... وهكذا. ومنها مصطلح "المنزلة" وما يشتق منه، وإن كان هذا المصطلح أوسع مفهومًا، وأعمّ لما يدخل فيه، فقد يستخدم لقياس الباب بأكمله، وقد يستخدم لبيان العلل النحوية بأنواعها، فيقول: "كذا بمنزلة كذا" و"ينزلونه منزلة كذا"... وغيرها.

وأكثر هذه المصطلحات الواردة في الكتاب مصطلحا المنزلة والإجراء، ومما ورد في المنزلة في الكتاب:

- هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الذي فَعَلَ في المعنى، وما يَعْمَلُ فيه. [الكتاب (١ / ١٨١)]

- هذا باب ما يكون الاسمُ والصفة فيه بمنزلة اسم واحد [الكتاب (٢ / ٢٠٣)]

- باب يكون فيه الاسم بعدما يُحذف منه الهاء بمنزلة اسم يتصرف في الكلام لم يكن فيه هاء قط. [الكتاب (٢ / ٢٤٥)]

- باب ما تكون فيه أن وأن مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء. [الكتاب (٢ / ٣٢٩)]

- باب الأسماء التي يجازي بها وتكون بمنزلة الذي. الكتاب (٣ / ٦٩)

- باب ما تكون فيه الأسماء التي يجازي بها بمنزلة الذي. الكتاب (٣ / ٧١)

- باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنىٰ الأمر والنهي. الكتاب (٣ / ١٠٠)

- هذا بابٌ من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة مصدر. الكتاب (٣ / ١٥٣)

- باب ما تكون فيه أن بمنزلة أيْ. الكتاب (٣ / ١٦٢)

[وينظر: ... [الكتاب: (٢ / ١٠٥)] ... [الكتاب: (٢ / ٢٢٨)] ... [الكتاب: (٢ / ٢٥٦)] ... [الكتاب: (٢ / ٣٣١)] ... [الكتاب: (٢ / ٣٩٥)] ... الكتاب: (٣ / ١٦٩)]

وقد ورد الإجراء في أبواب الكتاب في مواضع منها:

- هذا باب من اسم الفاعل الذي جَرَىٰ مَجرىٰ الفِعل المضارعِ (١/ ١٦٤)

- هذا باب ما أُجْرَىٰ مَجْرىٰ لَيْسَ في بعض المواضع (١/ ٥٧)

- وهذا باب ما أُجرىٰ مُجرىٰ المَصادر المَدْعُوَّ بها من الصفات (١/ ٣١٦)

- باب ما أُجري علىٰ موضع غير لا علىٰ ما بعد غير. (٢/ ٣٤٤) ...]

ومما ورد في الكتاب من اصطلاح المعاقبة قوله: ((والنصب في المضارع من الأفعال: لن يَفعلَ، والرفع: سيَفعل، والجزم: لم يفعلْ. وليس في الأفعال المضارعة جرٌّ كما أنه ليس في الأسماء جزم؛ لأن لمجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ

للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال.))[١]

واستعمال هذين المصطلحين تحديدًا (الإجراء والمنزلة) في أول الباب النحوي المُترجم له يشعرنا أن هذا الباب يصلح أن نطبق فيه قاعدة "الإحلال".

- الإحلال في الدرس النحوي الحديث:

ظهر مصطلح الإحلال ظهورًا واضحا في الدرس اللغوي الحديث في كتاب "جوانب من النظرية النحوية" لتشومسكي الذي صدر عام ١٩٦٥م. وقد استخدم تشومسكي مصطلحين ليعبر بهما عن الإحلال[٢] بوصفه أحد قواعد التحويل.

الأول: وهو مصطلح: Substitution وأكثر ما استعمله كان فيما يريد بعملية الاستبدلات، خاصة فيما يسميه بقواعد إعادة الكتابة[٣]. وهو في الوقت نفسه يقصد به قواعد التحويل جميعها، فيشير إلىٰ مثلاً أن الحذف أحد هذه

---

(١) سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٩٢ م: (١ / ١٤)

(٢) لا يعد تشومسكي أول من استخدم هذا المصطلح من الغربيين، بل سبقه إلىٰ ذلك "هاريس" و"هيتز" وقد أشار هو نفسه إلىٰ ذلك. انظر:

Chomsky, Noam. (1965). Aspects of Syntactic theory. P.229

(٣) نجد إشارات لهذا في

Chomsky, Noam. (1965). Aspects of Syntactic theory. P.136,138, 173, & 227

كذلك لاحظنا أن هذا المصطلح عنده أعم من تاليه، باعتباره يمثل قواعد إعادة الكتابة، وهي نفسها قواعد عامة، ومن ناحية أخرىٰ فقد أشار تشومسكي في أكثر من موضع من كتابه إلىٰ أن الاستبدال يكون في المكون المعقد الذي يستبدل بمكون بسيط؛ قاصدًا به عملية تحليلية أعمق مما سبقها.

الاستبدالات(١).

والآخر: مصطلح Replacement وأكثر استخدامه له في التطبيق على الجمل المحولة من البنية العميقة إلى السطحية(٢). وصورة الإحلال كما مثلها لنا غير واحد من اللغويين العرب هي أن يأتي على مكون ما فيستبدله بمكون آخر؛ لتكون: أ + ب = ج + ب(٣)، فالإحلال حصل بين المكونين (أ) و (ج).

وإذا نظرنا في معاجم المصطلحات اللغوية وجدنا أنه يستخدم في علم اللغة بصفة عامة "للإشارة لعملية أو نتيجة إحلال عنصر محل آخر في مكان معين في البناء النحوى. وفي علم النحو، يعرف السياق البنائى الذي يظهر فيه هذا الإحلال بالإطار الإحلالى مثل ___ غضبان وكل مجموعة العناصر التي يمكن وضعها في ذلك المكان المعين تعرف بفئة الإحلال. وأى كلمة يمكن أن تشير لكلمة أخرى سبق ذكرها في التركيب (مثل الضمير "هو" في: جاء الرجل وهو مبتسم) يمكن أن تسمى تلك الكلمة كلمة بديلة أو كلمة إحلال.

وفي نظرية government-binding theory يعدّ الإحلال واحدًا من النوعين الأساسيين؛ عملية النقل أو الحركة، والآخر هو الربط المتبع. ويختص الإحلال باستبدال الفئة التي يتم تحريكها لتحل محل أخرى من نفس النوع مع الحفاظ على القيود النحوية المتبعة في التركيب(٤).

ونظرية الربط العاملي هي إحدى مراحل تطور التحويلية التوليدية، وهي

---

(1) Aspects of Syntactic theory. P.145

(2) Chomsky, Noam. (1965). Aspects of Syntactic theory. P137, 183

(٣) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٩م، ص١٤٠.

(4) Crystal, D. (2003). A dictionary of linguistics & phonetics, p. 489

بذلك توافق فهم الإحلال في المرحلة الأولىٰ من النظرية، من حيث إن عملية الاستبدال تتم بين مكونين من الفئة نفسها، وهذا ما يطبقه تشومسكي في الجمل التي يمثل بها، فنجده يجري الإحلال بين الصفة والصفة، أو بين الفعل والفعل، أو بين الضمير والاسم، وهكذا. ولكننا في العربية نجد أن الإحلال يكون بين مكونين ليسا من الفئة نفسها، فقد يحول بين الفعل واسم الفاعل، أو بينه وبين المصدر، ... وهذا ما تفرضه طبيعة اللغة ونظامها. فإذا كان الاهتمام في الإحلال بالوظيفة التي يؤديها هذا المكون أو ذاك في موقع ما، فإنه يجوز لنا أن نجري التحويل بين أنواع مختلفة من الكلام ما دامت تؤدي وظيفة واحدة.

ومن ذلك في الكتاب أن يجري الإحلال بين الموقع الوظيفي للخبر الجملة الفعلية والاسم المفرد الواقع خبرًا، يقول: ((فإذا بنيت الفعلَ علىٰ الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء. وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع "منطلقٍ" إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني علىٰ الأول وارتفع به، فإنما قلت: عبدُ الله فنسبته له، ثمّ بنيت عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء))(١).

فكان الإحلال في الموقع الوظيفي للخبر بين "ضربته، ومنطلق". ومن هذا النوع أيضًا قول سيبويه: ((وتقول: إن اليوم فيه زيدٌ ذاهبٌ، من قبل أن "إن" عملت في اليوم، فصار كقولك: إن عمرًا فيه زيدٌ متكلمٌ. ويدلك علىٰ أن "اليوم" قد عملت فيه "إن"، أنك تقول: اليومُ فيه زيدٌ ذاهبٌ، فترفع بالإبتداء، فكذلك تنصب بإن))(٢).

---

(١) الكتاب: (١ / ٨١)

(٢) الكتاب: (٢ / ١٣٣)

ويدخل فيه قول سيبويه: ((ومثل ذلك: رُبّه رجلا، كأنك قلت: ويحه رجلا، في أنه عمل فيما بعده، كما عمل "ويحه" فيما بعده لا في المعنىٰ. وحسبُك به رجلا مثل نعم رجلًا في العمل وفي المعنىٰ؛ وذلك لأنهما ثناء في استيجابهما المنزلة الرفيعة))[(١)].

وقد يجري إحلالا بين تركيبين ليبين الدلالة المعجمية للفظةٍ ما، ومن ثَمّ الوظيفة النحوية، كأن يقول: ((وقد يكون لِكان موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ علىٰ الفاعل فيه، تقول: قد كان عبدُ الله؛ أي: قَد خُلِق عبدُ الله، وقد كان الأمرُ أي وقعَ الأمرُ، وقد دام فلان أي ثَبت))[(٢)]

فأجرىٰ الإحلال بين الألفاظ كان وخلق، وكان ووقع، ودام وثبت، ليظهر الدلالة المعجمية للفعلين كان ودام، ويزيل اللبس عنهما؛ إذ هما تامان وليسا ناقصين، ومن ثم تغيرت قوة العمل، فبعد أن كان يعمل في اسمين عمل في واحد، مع تغير الوظيفة النحوية للمعمول.

(١) السابق نفسه: (٢ / ١٧٦)

(٢) السابق نفسه: (١/ ٤٦)

المبحث الأول: الإحلال في الفعل

- أولًا: الإحلال بالفعل محل الفعل:

سيبويه: ((ومما جاء علىٰ وقع قول مقَّاس العائذي:

فِـدّىٰ لبنـي ذُهْـلِ بـن شَـيْبان نـاقتي ... إذا كـان يَـوْمٌ ذو كواكِـبَ أَشْـهَبُ(١)

أي: إذا وقع. وقال الآخر، عمرو بن شَأْس:

بنـــي أَسَـــدٍ هـــل تعْلَمُـــون بَلاءَنـــا ... إذا كـــان يَوْمًـــا ذا كَواكـــب أشْـــنعا(٢)

إذا كانـــت الحـــوُّ الطـــوال كأَنمـــا ... كســـاها الســـلاح الأرجـــوان المضـــلَّعا

أَضْمَرَ لعلم المخاطَبِ بما يَعْني، وهو اليومُ.

---

(١) بيت مقاس هذا في معاني القرآن للأخفش (١ / ٢٥١)، المقتضب (٤ / ٩٦)، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب - بيروت. ٢/ ٢٥٩، إعراب القرآن للنحاس (١٨٣)، أسرار العربية (١١٣)، الجمل في النحو المنسوب للخليل (١ / ١٤٩).

(٢) وبيت عمرو بن شأس في: معاني القرآن للنحاس (٢ / ٤٤٠)، والزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (١ / ٣٢٧)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٨ / ٥٢١). قال شارح شواهد الكشاف: من أبيات الكتاب. والمراد من هذا الاستفهام الوعيد والتهديد وتذكير ما سبق أو التقرير، أو هل بمعنىٰ قد. والبلاء: الحرب وكل مكروه. أي: يا بني أسد، هل تعلمون حربنا إذا كان اليوم يوما صاحب كواكب، فاسم كان محذوف. ويجوز أن اسم كان ضمير البلاء، ويوما ظرف متعلق بالخبر المحذوف. وكنىٰ بذي الكواكب عن المظلم، لأن الكواكب المتعددة لا تظهر إلا ليلًا، فالمعنىٰ: إذا كان اليوم يشبه الليل في الظلمة من اشتداد الحرب وإثارة الغبار فيحجب الشمس، فكأن النجوم ترىٰ فيه. وأقرب من ذلك أنه استعار الكواكب لأطراف الرماح، والسيوف للمعانها وانتشارها ذلك اليوم كالنجوم علىٰ طريق التصريحية، والأشنع: القبيح.

وسمعت بعض العرب يقول: أشنعا، ويرفَعُ ما قبلَهُ، كأَنه قال: إذا وقعَ يوم ذو كواكبَ أشنعَا(١).

أجرىٰ سيبويه الإحلال بين الفعلين (كان) و(وقع)، ومثّل لذلك بزوجين من التراكيب؛ الأول: إذا كان يَوْمٌ ذو كواكِبَ أَشْهَبُ، أي: إذا وقع يَوْمٌ ذو كواكِبَ أَشْهَبُ. والآخر في رواية من رفع "اليوم" في بيت عمرو بن شأس: إذا كان يَوْمٌ ذو كَواكب أَشْنعا، أي: إذا وقعَ يوم ذو كواكبَ أشنعَا. وقد ورد بيت عمرو بن شأس بروايتين؛ الأولىٰ: برفع "يوم" والأخرىٰ: بنصبها.

ورواية الرفع تفيد إحلالا بين (كان) التي أحلها محل (وقع) والمعنىٰ: إِذا كَان اليَوْم الذِي يَقع فِيهِ القِتال(٢).

أما رواية النصب، فيكون التحويل فيها في المسند إليه، أي : إذا كان اليومُ يومًا، وقدره ابن عطية -بعد أن ذكر رواية النصب- : ((أي: إذا كان اليومُ يومًا))(٣). وذكر البغدادي أن معنىٰ "كَان" فِي الوَجْهَيْن معنىٰ "وَقع"، وَيَوْمًا مَنصُوب علىٰ الحال، و"أشنعا" حال أَيْضا مُؤَكدَة علىٰ الرِّوَايَة الثَّانيَة. وَزعم المبرِّد أَنه خبر "كَان"، وردّوا عَلَيْهِ بِأَنهُ لَا فَائِدَة فِي هَذَا الإِخْبَار))(٤).

---

(١) الكتاب: (١ / ٤٧). وترجمة الباب عند سيبويه: هذا باب الفعل الذي يَتعدّىٰ اسمَ الفاعل إلىٰ اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ" الكتاب (١ / ٤٥)

(٢) خزانة الأدب: (٨ / ٥٢١)

(٣) ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١ / ٣٨٤) و(٢/ ٤١)

(٤) خزانة الأدب: (٨ / ٥٢١)

وروىٰ الفراء الوجهين الرفعَ والنصب، قال: ((ومما يُرفع من النكرات قوله: وَإِن كان ذُو عُسْرَةٍ...))[1] فيكون "يوم" مرفوعًا فاعلًا لكان التامة، ومنصوبًا حالا والفعل قبلها بمعنىٰ وقع، وقدِّر الفاعل من لفظ الحال، أي: وقع اليوم يومًا ذا كواكب أشنعا، وعلىٰ تقدير المبرد فإن "كان" ناقصة، وليست تامة، وخبرها "أشنعا".

والقاعدة التحويلية في هذين التركيبين عند سيبويه إجراء الإحلال بين (كان) التامة، وبين الفعل (وقع) ليبين أنها في معناها، وعملها كعملها. غير أنه تزاد في حال نصب "اليوم" عند سيبويه قاعدة الحذف، لليوم المضمر، الذي أضمره الشاعر لعلم المخاطب كما قال سيبويه. ويكون الحذف هنا في المسند إليه، وليس المسند.

إذن فالإحلال ثابت في الروايتين، انفردت به رواية الرفع، واجتمع مع الحذف في رواية النصب. أما علىٰ تقدير المبرد فلا إحلال عنده، بل هو الحذف فقط.

ومن صوره:

سيبويه: ((... ومنه: قد جعل يقول ذاك، كأنك قلت: صار يقول ذاك، فهذا وجه دخول الرفع في الأفعال المضارعة للأسماء))[2].

وقد أجرىٰ سيبويه الإحلال بين الفعلين: "جعل وصار" ليبين أن هذا الموضع للمضارع في الأصل هو موضع الأسماء، ولكنهم لم يستعملوا الاسم هنا لئلا ينقضوا المعنىٰ.

---

(١) (الفراء: معاني القرآن (١ / ١٨٦)

(٢) [الكتاب: (٣ / ١٢)] ذكرها سيبويه في "باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء" [الكتاب (٣ / ٩)]

وفي معناها ذكر المبرد أن هذه الأفعال "لمقاربة الفِعْل في ذَاته، فهيْ بِمَنزِلَة قَوْلك: جعل يَقُول، وَأخذ يَقُول، وكرب يَقُول))[1] وعند الزجاج: (("جَعَلْنا" في اللغة علىٰ ضُرُوب، منها جعلت بعض الشيءِ فوق بَعْض؛ أي: عملته وهَيَّأته علىٰ هذه الصيغَة، ومنها جَعلَ - زيدٌ فُلانا عاقِلًا، تأويله: سماه عَاقِلًا، ومنها: جَعلَ يقُولُ كذا وكذا، تأويله أنه أخذ في القول))[2]. ومن ثَمَّ فمعناها هنا في هذا التركيب هو معنىٰ المقاربة، ووجه ما يجمعها بـ "صار" ما فيها من التدرج المقتضي للانتقال الذي تدل عليه صار. والقاعدة فيه هي الإحلال.

ومن صوره في الترحم:

سيبويه: ((وأما يونس فيقول: مررت به المسكين علىٰ قوله: مررت به مسكينا. وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف، تريد ظريفًا. ولكنك إن شئت حملته علىٰ أحسن من هذا، كأنه قال: لقيت المسكين، لأنه إذا قال مررت بعبد الله فهو عملٌ، كأنه أضمر عملًا. وكأن الذين حملوه علىٰ هذا إنما حملوه عليه فِرارًا من أن يصفوا المضمَر، فكان حملهم إياه علىٰ الفعل أحسن))[3][4].

---

(١) المقتضب (٣ / ٧٥) وينظر: البرهان في علوم القرآن (٤ / ١٢٩)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢ / ٣٢٩)

(٣) الكتاب: (٢ / ٧٦)] ومذهب الخليل أنه منصوب علىٰ الترحم. ينظر الجمل المنسوب للخليل. ص٩٢. والذي في الكتاب فيما نسب للخليل وجه الجر علىٰ البدل، وتوجيهان للرفع، ووجه النصب علىٰ الترحم. (الكتاب: (٢ / ٧٥- ٧٦)

(٤) باب ما يجري من الشتم مجرىٰ التعظيم وما أشبهه [الكتاب: (٢ / ٧٠)]

رفض سيبويه في هذا التركيب -في وجه النصب- تقدير يونس، الذي أحلَّ فيه الاسم النكرة المنون محلَّ المعرفة المحلىٰ بأل، لأنه لا يكون حالا قد دخله الألف واللام(١). وصورة التحويل في تقدير يونس:

مررتـ	به	المسكين
(أ)	(ب)	(ج)
مررتـ	به	مسكينا
(أ)	(ب)	(د)

أما سيبويه فقد وضح دليله بقياسه هذا التركيب علىٰ تركيب آخر وازاه قالبيًا، وهو: " مررت بعبد الله الظريف "؛ ليبين أنه لا يتفق مع مثال الباب وظيفيًّا.

وقد أجرىٰ سيبويه الإحلال في مكون آخر من التركيب ليخرج عما يخالف الأصل من كون الحال معرفة، ومكانه عنده في الفعل، فالتقدير عنده: "لقيت المسكين"؛ لأنه في المثال الأول يكون "المسكين" نعت للضمير علىٰ تقدير الكسائي، أو بدل من الضمير علىٰ تقدير الفراء؛ إذ لا ينعت الظاهر المضمر. أما سيبويه فقد نصبه علىٰ الترحم، لذا قدّر الجملة بـ "لقيت" ليخرج من وجود الضمير الذي سبب هذا الإشكال، فيكون أجرىٰ الإحلال بين المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف الجر.

---

(١)) من النحاة من يعد المسكين نعتا، وهو الكسائي. قال أبو حيان: ((المضمر لا يُنعت به، ولا يُنعت، وأجاز الكسائي نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح، أو ذم، أو ترحم لا مطلقًا كما في التسهيل نحو قولهم: مررت به المسكين، ونحو: صلىٰ الله عليه الرءوف الرحيم، وقال النحاس: أجاز الكسائي: نعت المظهر إذا تقدم المضمر، وقال الفراء: هذا خطأ، ومن منع ذلك جعله بدلاً)) [ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٣١] وينظر: شرح الرضي: ٣/ ٣٨.

ومن صوره:

- إحلال الفعل التام محل الفعل الناسخ (في التركيب الثابت):

قال سيبويه: ((ومثلُ قولهم: من كان أخاك، قولُ العرب ما جاءت حاجتك، كأنه قال: ما صارت حاجتك، ولكنه أدخل التأنيث علىٰ ما، حيث كانت // الحاجَة، كما قال بعض العرب: من كانت أُمَّك، حيْثُ أَوقع مَن علىٰ مؤنث. وإنما صُيّرَ "جاء" بمنزلة كان في هذا الحرف وحده؛ لأنه كان بمنزلة المثَل، كما جعلوا عَسَىٰ بمنزلة كان في قولهم: " عسىٰ الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا "، ولا يقال: عَسَيْت أخانا. وكما جعلوا لَدُن مع غُدْوَةَ منونةً في قولهم لَدُن غُدْوَةً. ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضعٍ علىٰ غير حاله في سائر الكلام، وسترىٰ مثل ذلك إن شاء الله))(١).

والتحويل هنا بين التركيبين "ما جاءت حاجتك" و "ما صارت حاجتك"(٢)، فأحل "صار" محل "جاء" للشبه بينهما في العمل، فحمل التام علىٰ الناقص في عمله.

وقوله: "ما جاءت حاجتك" من التراكيب التي تجري مجرىٰ المثل(٣)، وفيه أن "جاءت" قد اختصت بحاجتك(٤).

---

(١) [الكتاب :(١ / ٥٠-٥١)] [وينظر الزمخشري: المفصل: ٣٤٩] [ابن مالك: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩١] [وجعله ابن جني في باب شجاعة العربية، ينظر الخصائص: ٢/ ٤١٧-٤١٨]

(٢) عرض لهما تحت باب "الفعل الذي يَتعدّىٰ اسمَ الفاعل إلىٰ اسم المفعول واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ" [الكتاب: (١ / ٤٥)]

(٣) قال ابن يعيش: وأول من تكلم به الخوارج حين أتاهم ابن العباس يدعوهم إلىٰ الحق من قبل علىٰ عليه السلام. (شرح المفصل: ٧/ ٩٧)

(٤) كما في الإنصاف [٣٢٨]

والأصل المقدر في جاءت هي صارت. ومن ثَم فالقاعدة هي الإحلال. قال ابن يعيش: ((فأجروا جاء ههنا مجرىٰ صار وجعلوا لها اسمًا وخبرًا، ويكون المنصوب هو المرفوع، كما يكون ذلك في كان لما بينهما من الشبه؛ وذلك أن قولك: جاء زيدٌ إلىٰ عمرو، كقولك: صار زيدٌ إلىٰ عمرو؛ لأن في "جاء" من الانتقال مثل ما في "صار" فلما كانت في معناها أجريت مجراها، فما اسم مبتدأ مرفوع الموضع، وجاءت فعل ماض فيه ضمير مرفوع يعود إلىٰ "ما"، وأنث حملًا علىٰ المعنىٰ؛ لأن "ما" هو الحاجة في المعنىٰ، والتقدير: أي حاجة جاءت حاجتك؟ وحاجتك منصوبة؛ لأنها الخبر، والجملة خبر "ما"))(١)

وفي هذا التركيب وجهان من الإعراب ذكرهما ابن هشام في المغني، غير أنهما لا يغيران القاعدة التحويلية في تركيبي سيبويه، فمعنىٰ المكون الفعلي في التركيبين واحد. قال ابن هشام: ((مَا جَاءَت حاجَتك، فَإِنهُ يرْوىٰ بِرَفْع حاجَتك، فالجملة فعلية، وبنصبها فالجملة اسمية؛ وَذَلِكَ لِأَن جَاءَ بِمَعْنىٰ صَار، فعلىٰ الأول "مَا" خَبَرهَا، و"حاجتك" اسْمهَا. وعَلىٰ الثَّاني "مَا" مُبْتدأ، وَاسْمها ضمير مَا، وأنث حملًا علىٰ معنىٰ "مَا"، وحاجتك خَبَرهَا))(٢)

والأصل المقدر مختلف في وجهي الرفع والنصب، ففي الرفع تكون الجملة فعلية، وفي النصب تكون اسمية. ومعلوم أن مفهوم ابن هشام للجملة الفعلية هي التي تبدأ بفعل، والاسمية هي المبدوءة بالاسم، فحين الرفع تكون ما هي الخبر

(١) شرح المفصل (٧ / ٩٧)

(٢) [مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: (٤٩٦)] وينظر: شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (١ / ٢٢٥)، وحاشية الصبان: (١ / ٣٣٧)

فالبدء في الجملة للفعل، وحين النصب تكون (ما) هي المبتدأ، فتكون الجملة اسمية.

وتقديرات النحاة في حال النصب أن الأصل: أَيَّةُ حاجةٍ صارت (جاءت) حاجتك؟(١) وتقديراتهم هذه في الوجهين لا تمثل البنية العميقة للجملة، بل هي معنىٰ البنية السطحية.

لذا فإننا نجد ابن هشام يقدر أصل هذا الأصل عندهم في الوجهين لبيان ما تحولت عنه الجملة فقال: ((قَوْلهم: ما جَاءَت حاجَتك بِالرَّفْع، وَالأَصْل: ما حاجَتك، فَدخل النَاسِخ بعد تقْدِير المعرفَة مُبْتدأ، وَلَوْلَا هَذَا التقْدِير لم يدْخل؛ إِذْ لَا يعْمل فِي الاسْتفْهَام ما قبله. وَأما من نصب فَالأَصْل: ما هِيَ حاجَتك؛ بِمَعْنىٰ: أَي حاجَة هِيَ حاجَتك، ثمَّ دخل النَاسِخ علىٰ الضَّمِير فاستتر فِيهِ، وَنظِيره أَن تقول: زيد هُوَ الفَاضِل، وتقدر هُوَ مُبْتدأ ثَانيًا لَا فصلا وَلَا تابعا، فَيجوز لَك حينئِذٍ أَن تدخل عَلَيْهِ كَان فَتقول: زيد كَان الفَاضِل))(٢)

إذن فالأصل حين الرفع: ما حاجتك؟

---

(١) [ابن يعيش: ٧/ ٩٠ وأبوحيان: ارتشاف الضرب: ٢/ ١٠٢٨، و ٢/ ٦٠ والسيوطي: الهمع: ٢/ ٧٠ والأشموني: ١/ ٢٢٥ وعباس حسن: ١/ ٥٥٧] وتقديراتهم في حال الرفع لا تختلف كما هو الواضح من كلام السيوطي: الهمع: ٢/ ٧٠، وتقدير عباس حسن: أي شيء صارت إليه حاجتك؟ حسن: ١/ ٥٥٨/ هـ١] بزيادة "إليه". ولعل السبب في ذلك قول ابن يعيش: ((وأما قولهم ((ما جاءت حاجتك)) فجاء فعل استعمل علىٰ ضربين؛ متعد، وغير متعد. تقول: جاء زيد إلىٰ عمرو، وجاء زيدٌ عمرًا، كما يقال: لقي زيدٌ عمرًا، ويكون الفاعل فيه غير المفعول كسائر الأفعال، وقد قالت العرب ما جاءت حاجتك.)) شرح المفصل (٧ / ٩٠)

(٢) [مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (١ / ٥٨٩)]

فحصلت الزيادة، بعد تقدير المعرفة (حاجتك) مبتدأ (طبقًا لإرادة المتكلم)، وتكون ما هي الخبر، ومن ثم فالتركيب: ما صارت حاجتك.

والأصل في النصب: ما هي حاجتك؟ فتكون "ما" المبتدأ، ويكون الفصل مبتدأ ثانيًا، والحاجة خبر المبتدأ الثاني. ثم أجريت القاعدة التحويلية الزيادة بزيادة الناسخ، وأجريت قاعدة تحويلية أخرىٰ، وهي الحذف الواجب (من استتار الضمير في الناسخ). ثم يضع لنا ابن هشام موازيًا وظيفيًا آخر ليوضح المقصود في تركيب الأصل عنده: ما هي حاجتك، وهو: زيد هو الفاضل.

الإحلال بالفعل محل اسم الفاعل:

سيبويه: ((وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتىٰ كأنك قلت: إن زيدًا لفاعلٌ فيما تريد من المعنىٰ. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ))(١).

في هذا الكلام ما يدل علىٰ وجه المضارعة بين الفعل المضارع واسم الفاعل من ناحية المعنىٰ، فقد أجرىٰ سيبويه الإحلال بين قوله: (ليفعل) وقوله: (لفاعل).

والمقصود من موافقة المضارع اسمَ الفاعل في المعنىٰ ((أنا إذا قلنا: إن زيدًا ليفعل، صلح أن تريد به الحال، وصلح أن تريد به المستقبل، فإذا أردنا به الحال فكأنما قلنا: إن زيدًا لفاعل الآن، وإذا أردنا به المستقبل، فكأنا قلنا: إن زيدًا لفاعل بعد، فجاز أن يقع فاعل مكان يفعل، وإن كنت في أحدهما تحتاج إلىٰ زيادة لفظ للبيان))(٢)

(١) الكتاب (١ / ١٤) هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية [الكتاب (١ / ١٣)]

(٢) شرح السيرافي: ١/ ٤٨

ثانيًا: الإحلال الاسم:

- الإحلال بالمصدر محل الفعل:

يمكن أن نطبق الإحلال في تركيبي سيبويه: " مررت به فإذا له صَوْت صَوْت حمار" و " فإذا هو يصوَّت[1]" يقول سيبويه: ((فكذلك "له صوت"، فكأَنه قال: فإذا هو يصوَّت، فَحمَلَه علىٰ المعنىٰ فنصَبَهُ، كأَنه توهَّم بعد قوله "له صوت": يُصوّت صوت الحمار أو يُبْديه، أو يُخْرِجُه صوت حمار، ولكنه حذف هذا لأنه صار " له صوت " بدلًا منه))[2].

وقد اختلف في إعراب "صوت" باختلاف العامل المذكور. وذكر ابن يعيش إعراب هذا التركيب مفصلًا، قال: ((فهو منصوب، وفي نصبه وجهان؛ أحدهما: أن يكون منصوبًا بالمصدر المذكور إذا كان في معني الفعل، وذلك أن قولنا: "له صوت" في معني "يصوت" فالمصدر نائب عن الفعل، وانتصاب "صوت حمار" علىٰ هذا؛ إما علىٰ المصدر، وإما علىٰ الحال، وعلىٰ كلا الوجهين في صوت الحمار معني التشبيه، فإذا نصبته علىٰ المصدر فتقديره: "فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوت حمار" ثم حذفت علىٰ ما ذكرنا متقدمًا، وإذا كان حالا فتقديره: "فإذا هو مشبها صوت حمار أو ممثلًا صوت حمار". والوجه الثاني: أن يكون نصبه بإضمار فعل يجوز أن يكون الفعل من لفظ الصوت، ويجوز أن يكون من غير لفظه، فإذا كان من لفظه فتقديره: فإذا له صوت يصوّت صوت حمار، ويكون نصب "صوت حمار" علي المصدر أو علي الحال نحو ما تقدم، وإذا

---

(١) باب ما يَنتصب فيه المصدرُ المشبَّهُ به علىٰ إضمار الفعل المتروك إظهاره [الكتاب: (١ / ٣٥٥)]

(٢) الكتاب (١ / ٣٥٦)

قدرت الفعل العامل من غير لفظ الأول لم يكن نصب "صوت حمار" إلا علي الحال لا غير، كأنك قلت: له صوت يخرجه صوت حمار أو يمثله صوت حمار...»[(١)].

ومما سبق فإننا أمام تقديرات مختلفة لناصب كلمة "صوت" الثانية[(٢)]، تختلف القاعدة التحويلية باختلافها، وهي:

(١) [شرح المفصل: (١ / ١١٥)]

(٢) ورد الرفع في غير هذا التركيب عند سيبويه في قول القائل: رأيت زيدًا فإذا له علمٌ علمُ الفقهاء، والفرق بين الرفع والنصب أن الرفع أثبت والنصب متجدد. قال ابن المنير السكندري: ((ولأن الرفع أثبت اختار سيبويه في قول القائل: رأيت زيدًا فإذا له علمٌ علمُ الفقهاء: الرفع، وفي مثل: رأيت زيدًا فإذا له صوت صوت حمار: النصب، والسر في الفرق بين الرفع والنصب أن في النصب إشعارًا بالفعل، وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدد والطرو، ولا كذلك الرفع، فإنه إنما يستدعي اسمًا: ذلك الاسم صفة ثابتة، ألا ترىٰ أن المقدر مع النصب نحمد الله الحمد. ومع الرفع الحمد ثابت لله أو مستقر). [الانتصاف من الكشاف: (١ / ٩/ هـ٢)] وقد عدّ أستاذنا الدكتور تمام حسان الفتحة في مثل هذه التراكيب قيمة خلافية تفرق بين معنىٰ هذه المنصوبات في حالة النصب، ومعناها في حالة الرفع، قال: ((وأورد النحاة عبارات محفوظة قالوا: إنها علىٰ حذف الفعل وجوبًا، وأكثر ما يرد من هذه المنصوبات يمكن تفسيره علىٰ معنىٰ المخالفة، فتكون الفتحة قيمة خلافية تفرّق بين معنىٰ هذه المنصوبات في حالة النصب وبين/ / معناها في حالة الرفع نحو: شأنك والحج، امرأ ونفسه، أهلك والليل -عذيرك- هذا ولا زعماتك كليهما وتمرًا، كل شيء ولا شتيمة حر. انتهوا خيرًا لكم، الأسد الأسد، سقيًا لك ورعيًا ويحك، حمدًا وشكرًا، إنما أنت سيرًا سيرًا، له صوت صوت حمار، هو عبد الله حقًّا، له ألف عرفًا، حنانيك، هنيئًا مريئًا، أقائمًا وقد قعد الناس إلخ.)) اللغة العربية معناها ومبناها: (١ / ٢١٩- ٢٢٠)

الأول: أن الناصب لها المصدر، وهو كلمة "صوت" الأولىٰ، فيكون بدلًا من الفعل، والتقدير: فإذا هو يصوت صوت حمار، وإعرابها علىٰ وجهين:

١) علىٰ المصدر: وتقدير الكلام: فإذا هو يصوت تصويتا مثل صوت الحمار.

٢) علىٰ الحال: وتقدير الكلام: فإذا هو مشبها صوت حمار.

الآخر: أن الناصب لها فعل مقدر، وهو علىٰ وجهين:

١) فعل مقدر من لفظ الصوت، والتقدير فيه علىٰ حالين:

أ- علىٰ المصدر، وتقدير الكلام: فإذا له صوت يصوت صوت حمار.

ب- علىٰ الحال، وتقدير الكلام: فإذا له صوت يصوت مشبها صوت حمار.

٢) فعل مقدر من غير لفظ الصوت، مثل: يبديه أو يخرجه، وإعرابها هنا لا يكون إلا حالا، وتقدير الكلام: فإذا له صوت يبديه مشبها صوت حمار.

وكلام سيبويه يجمع بين الوجهين، فالناصب للصوت عنده يكون بالفعل المقدر في المعنىٰ، إما علىٰ المصدرية أو الحالية، ومن ثم فإن القاعدة التحويلية هي الحذف، حيث حذف الفعل هنا حذفًا وجوبيًّا. ولما كان الفعل هنا محذوف وجوبًا، فإن القاعدة الأخرىٰ هي الإحلال، وهي تخص الوجه الأول عند ابن يعيش. وكأن القاعدة التحويلية المطبقة هي الحذف من ناحية الصناعة، والإحلال من ناحية المعنىٰ(١)(٢).

---

(١) من ناحية المعنىٰ يوجد قاعدة تحويلية أخرىٰ، وهي أن الحمار هو الفاعل في المعنىٰ، قال السهيلي: ((ألا ترىٰ كيف صار المجرور في قولهم: "له صوت صوت غراب" بمنزلة الفاعل في "يصوت" حتىٰ كأنك تصف، فنصبت "صوت غراب" لذلك.)) نتائج الفكر في النحو (ص٣٣٢).

(٢) الإحلال هنا من ناحية المعنىٰ حيث إن "له صوت" توازي في إبدالها "يصوت" من ناحية المعنىٰ والوظيفة.

ومن صور الإحلال بالمصدر محل الفعل (في الأمر):

قال سيبويه: ((ومما أُجرِيَ مُجرَى الفعل من المصادر قول الشاعر:

يمـــرون بالدَّهْنـــا خِفافًـــا عِيـــابُهمْ ويَخْـــرُجن مـــن دارِيـــن بُجْـــرَ

علـــى حـــين ألـــهَى النـــاسَ جُـــلُّ فنـــدْلًا زُرَيـــقُ الـــمال نـــدلَ الثَّعالـــبِ

كأنه قال: اندُلْ))[1]

استشهد سيبويه هنا بقول الشاعر على إحلال المصدر محل الفعل في العمل، وذلك في تفسيره قول الشاعر: "فندلا زريق المال ندل الثعالب" وأنه محول عن "اندل"[2]، والنحاة على مذهبين في ذلك: ((فمذهب جماعة من كبار النحويين أن العامل هو المصدر لأنه خلف عن فعله، وفعله قد صار نسيًا منسيًا. ومذهب آخرين أن العامل هو الفعل نفسه؛ لأنه لا غنى عن نسبة نصب المصدر نفسه إليه، وذلك موجبٌ للاعتماد عليه، وعدم الإعراض عنه))[3].

وعند ابن السيرافي أنه نصب المال بـ"ندلًا"، وهو مصدر ندل يندُل إذا نقل، كأنه قال: اندلي المال ندلاً[4].

---

(١) الكتاب (١ / ١١٥- ١١٦) والبيت في: القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م. (٢/ ٨٩٢)

(٢) ذكره سيبويه تحت "هذا باب ما جَرَى في الاستفهام من أَسماءِ الفاعلين والمفعولين مَجرَى الفعل كما يَجرِي في غيره مَجرَى الفعل"

(٣) شرح الكافية الشافية (٢ / ٦٦٠)

(٤) ابن السيرافي: شرح شواهد سيبويه، ١/ ٣٤١

وعند شراح الألفية أن (("ندلًا": بدل من اللفظ بـ"اندل"، والأصل: "اندل يا زريق المال؛ أي: اختطفه))(١). وتقديره بأن الأصل فيه: "اندل يا زريق..." لبيان المعنىٰ فقط، دون قصدٍ بأن الفعل هو العامل، ويؤيده قوله نفسه في موضع آخر: ((وهو منصوب بالمصدر لا بالفعل المحذوف علىٰ الأصح))(٢)

واختلفوا في كون هذا المصدر ينوب مناب فعله مع فاعله، أو الفعل فقط، ومذهب القائلين بالإنابة أن المصدر ينوب عن الفعل والفاعل كليهما.

((قال الأخفش: كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل، وذلك إذا قلت: سقيًا لزيد، وإنما تريد: سقىٰ الله زيدًا، ولو قلت: سقيًا الله زيدًا، كان جيدًا، لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل، ولو قلت: أكلًا زيد // الخبز وأنت تأمره، كان جائزًا، كقوله:

فَنَدْلًا زُرَيقُ المال ندل الثَّعالبِ))(٣)

وأن هذا الفاعل لابد أن يكون للمخاطب وليس للغائب إن جعل "زريق" فاعلًا للمصدر، فلا يصح أن يقدر: لينـدل، قال ابن عقيل: ((فـ" ندلا "نائب مناب فعل الأمر، وهو اندل. والندل خطف الشيء بسرعة، و"زريق" منادىٰ والتقدير: ندلا يا زريق المال، وزريق اسم رجل. وأجاز المصنف أن يكون مرفوعًا بندلًا، وفيه نظر؛ لأنه إن جعل ندلًا نائبًا مناب فعل الأمر للمخاطب، والتقدير: اندل لم يصح

---

(١) [شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (٢ / ١١٧)] وينظر: [المرادي: توضيح المقاصد:٢/ ٦٥٠] [ابن عقيل: شرح الألفية: ٢/ ١٧٨] [خالد الأزهري: التصريح علىٰ التوضيح: ١/ ٥٠١/ ط العلمية]

(٢) الأشموني: ٢/ ٢٨٥

(٣) [الأصول في النحو (١ / ١٦٦ – ١٦٧)]

أن يكون مرفوعًا به؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرًا فكذلك ما ناب منابه، وإن جعله نائبًا مناب فعل الأمر للغائب، والتقدير: ليندل، صح أن يكون مرفوعًا به، لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب، نحو: ضربًا زيدًا، أي: اضرب زيدًا، والله أعلم.))[1]

ففي كلامه آخرًا: (ضربًا زيدًا، أي: اضرب زيدًا) تكون القاعدة الإحلال، والمصدر ناب عن الفعل.

وعند السيرافي أن في هذا الشاهد وجهين: الأول علىٰ تقدير: اندل ندلًا المال، فيكون المال منصوبًا بـ "اندل" علىٰ الحقيقية وندلًا نائب عنه. وإما أن يكون ندلا منصوبًا بأوقع أو أفعل، فيكون المال منصوبًا بندلاً[2]. وهو في التقديرين ألزم تقدير الفعل، فإن كان العمل في "المال" للمصدر، فلابد من تقدير فعل يعمل في هذا المصدر، وإن كان العمل في "المال" للفعل المشتق من المصدر، فإنه يكون عاملا في المفعول والمصدر جميعًا.

ومن ثم فنحن أمام تقديرين:

- اندلْ المال
- ندلا المال

---

(١) [شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك: (٢ / ١٧٩)] قال ابن مالك: ((يجوز أن يكون "زريق" منادىٰ مضمومًا، وأن يكون فاعل "ندلاً")) شرح الكافية الشافية: (٢ / ١٠٢٥)

(٢) ينظر: شرح السيرافي، [١/ ٤٤٧ ط العلمية].

والقاعدة التحويلية في حال اختلاف العامل مختلفة، فهي علىٰ إعمال المصدر نفسه، قاعدة الإحلال، وهي الحذف علىٰ إعمال الفعل. والمفهوم أن قاعدة الإحلال هي التي أرادها سيبويه، فقد قال في أول كلامه: (ومما أُجرىٰ مُجرىٰ الفعل من المصادر) وقد علمنا أن هذه من ألفاظ سيبويه في الإحلال.

ومن صور الإحلال بالمصدر محل الفعل (في الدعاء):

سيبويه: ((ومثله قول الشاعر:

أَهاجَيْتمُ حسّان عند ذَكائِه فَغَيٌّ لأَولادِ الحماسِ طَويلُ

وفيه المعنىٰ الذي يكون في المنصوب، كما أن قولَك: رحمةُ اللهِ عليه، فيه معنىٰ الدّعاءِ، كأنه قال: رَحمهُ اللهُ))(١). وقال في موضع آخر: ((هذا بابٌ من النكرة يَجرىٰ مجرىٰ ما فيه الألفُ واللام من المصادر والأسماء، وذلك قولك: سلامٌ عليك ولَبَّيْك، وخيرٌ بين يديك، ووَيْلٌ لك، ووَيْح لك، ووَيْسٌ لك، ووَيلةٌ لك، وعَوْلةٌ لك، وخيْرٌ له، وشرٌّ له، و " لعنة الله علىٰ الظالمين ". فهذه الحروف كلها مبتدأ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنىٰ فيهن أنك ابتدأ شيئًا قد ثَبَت عندك، ولَسْت في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنىٰ، كما أن حسبُك فيها معنىٰ النهي، وكما أن رحمةُ الله عليه فيه معنىٰ رَحمَه اللهُ. فهذا المعنىٰ فيها، ولم تجعل بمنزلة الحروف التي إذا ذكرتها كنت في حال ذكرك إيّاها تعملُ في إثباتها وتزجيتها))(٢)

---

(١) الكتاب (١ / ٣١٤)

(٢) الكتاب: (١ / ٣٣٠) ذكره سيبويه تحت باب ما يُنصَبُ من المصادر علىٰ إضمارِ الفعل غير المستعمل وإظهاره" الكتاب (١ / ٣١١)

وقد أجرىٰ سيبويه التحويل بين التركيبين: " رحمةُ اللهِ عليه" و "رحمه الله" فالأصل فيه للدعاء بالفعل، وهي محولة إلىٰ الجملة الاسمية.

وإذا مثلنا للتركيبين برموز لمكوناتهما، فنجدها كالآتي:

رحم	ـه	الله
(أ)	(ب)	(ج)

والبنية السطحية للتركيب هي:

رحمة	الله	على	ـه
(د)	(ج)	(ه)	(ب)

فالعنصران (ب) و(ج) قد أجري عليهما قاعدة إعادة الترتيب بين الفاعل والمفعول في البنيتين العميقة والسطحية. أما العنصر (أ) فيمكن أن نقول إن العملية التحويلية التي أصابته هي التوسيع؛ إذ تحول إلىٰ (د) و (ه). وهذه العملية هي في حقيقتها إحلال وزيادة.

والفرق بين التركيبين يأتي من ناحية المعنىٰ الذي يريده الداعي، ومعنىٰ قول سيبويه: (وفيه المعنىٰ الذي يكون في المنصوب) أي من الدعاء، وقد بيَّن الفرق في الموضع الآخر، من الفعل يدل علىٰ التزجية، والحدوث. والاسم يدل علىٰ الثبوت واللزوم. والداعي إذا دعا بالاسمية فمعناه أن ما في نفسه يريد أن يصيّره حقًّا، وكأنه شيء لازم للمدعو في تحققه ورجائه. وسيبويه حين قدره بالفعل الماضي فلأجل أنه يريد هذا المعنىٰ، فكأنه صار كائنا، قد وقعت الرحمة به. قال الرماني: ((إنما جاز ذلك للتفاؤل وإلا فالمعنىٰ معنىٰ الدعاء))[1]

(١) شرح الرماني: ٢/ ٦٣٧

وقد أجري الإحلال هنا بين الفعل (رحمه) والاسم (رحمة)، فتحولت كذلك الجملة من الفعلية للاسمية، ولنا أن نلاحظ أن الفعلية هنا أصل في التركيب للاسمية؛ إذ الأصل في معنىٰ الدعاء للفعل.

ومن صوره:

سيبويه: ((هذا باب ما جرىٰ من الأسماءِ مجرىٰ المَصادِرِ التي يُدْعَىٰ بها، وذلك قولك: تَرْبًا، وجَندَلًا، وما أَشبه هذا. فإِن أدخلت لك، فقلت: تربًا لك. فإن تفسيرها ها هنا كتفسيرها في الباب الأوّل، كأَنه قال: الزَمك اللهُ وأَطعَمك اللهُ تربًا وجندلًا، وما أشبه من الفعل، واختزل/ / الفعلُ ها هنا لأنهم جعلوه بدلًا من قولك: تربَت يداك، وجُندِلْت... ومن ذلك قول العرب: فَاها لفيكَ، وإنما تريد: فا الدَّاهِية كأَنه قال: تَرْبًا لفيك، فصار بدلا من اللفظ بالفعل وأَضمر له كما أَضمر للتَرْب والجندلِ، فصار بدلا من اللفظ بقوله: دهاك اللهُ))[1].

عرض سيبويه في هذا الباب[2] للأسماء التي يُدعىٰ بها، ولا مصادر لها من ألفاظها. قال السيرافي: ((اعلم أن هذا الباب يُدعىٰ فيه بجواهر لا أفعال منها، نحو: التراب والترب والجندل... وليس لشيء من ذلك فعل يصير مصدرًا له...))[3] والفرق بينه وبين المصدر ((أن المصدر جنس الفعل، وهذا جنس المعنىٰ... فلهذا صلح أن يجري مجرىٰ المصدر في الفعل المتروك إظهاره في الدعاء))[4]

---

(١) الكتاب (١ / ٣١٤- ٣١٥) وينظر: الأصول: ٢/ ٢٥٢، والمقتضب: ٣/ ٢٢٢

(٢) هذا باب ما جرىٰ من الأسماءِ مجرىٰ المَصادِرِ التي يُدْعَىٰ بها الكتاب (١ / ٣١٤)

(٣) شرح السيرافي: ٢/ ٢٠٦، وقد ترجم الرماني الباب بقوله: (باب اسم الجنس الذي يجري مجرىٰ المصدر في الدعاء: ٢/ ٦٣٨)

(٤) شرح الرماني: ٢/ ٦٤٢

ويمكن أن نحلل التراكيب التي دخلها التحويل في النص السابق في البنية السطحية:

	تربًا
	(أ)

وفي العميقة:

ألزمك	الله	تربًا
(ب)	(ج)	(أ)

ومن ثَمَّ فالحذف هنا إجباري، حيث حذف المكونين (ب، ج)؛ ليفسر النصب في (تربًا). وقد قدّره سيبويه بتقديرين، الأول: ألزَمك اللهُ، والآخر: أَطعَمك. وزاد الرماني: جعل الله رزقه تربًا وجندلاً[١]، وقدره ابن يعيش: أصبت[٢]، وعند الرضي: رُميت رميًا بترب وجندل[٣] وقد دلَّت هذه التقديرات المتعددة في الفعل الواجب الحذف علىٰ وجوه من البلاغة لم تكن لتوجد حال الذكر، كما يرىٰ الرماني، قال: ((ولا يجوز أن يظهر فيه الفعل لأن حذفه أبلغ، من أجل أنه يحتمل وجوها مختلفة مما يُدعىٰ به، كقولك: تربًا وجندلًا، علىٰ تقدير: ألزمه الله تربًا وجندلًا، أو أطعمه الله تربًا وجندلًا، أو جعل الله رزقه تربًا وجندلًا، فصار من أجل هذا في حكم المصدر الذي لا يجوز إظهار الفعل معه، وإن

(١) شرح الرماني: ٢/ ٦٤٢
(٢) شرح المفصل: ٢/ ٢٨
(٣) شرح الرضي: (١ / ٣٠٧)

لم يكن في قوة المصدر في أخذ الفعل منه، وبهذا نقص اسم الجنس عن المصدر، فصار أقل منه في الاستعمال))[1]

ولما كانت هذه الأفعال لا تظهر مطلقًا، فقد قدر سيبويه تقديرًا آخر، بقاعدة أخرىٰ، وهو:

تربًا	
(أ)	

وتقديرها:

تربت	يداك
(ب)	(ج)

والقاعدة علىٰ هذا التقدير هي الاختصار، فقد اختصر المكونين (ب، ج) في المكون (أ). قال: ((لأنهم جعلوه بدلًا من قولك: تربَت يداك، وجُندِلْت)) فليس المقصود إعمال هذا الفعل الذي من لفظ الاسم المنصوب فيه، بل المراد أن من قال: تربت يداك، كأنه قال: تربًا، والعكس كذلك. ومثل ذلك في: فاها لفيك، فإن المقصود من الضمير في (فاها) هو الداهية، فصار قولنا: فاها لفيك، بدلًا من قولنا: دهاك الله، والعكس، ولم يأت سيبويه بفعل مقدرٍ هنا يكون عاملًا في "فاها" وإنما أجرىٰ الإحلال فقط. قال ابن يعيش: ((وإنما قلنا بدلًا من هذا اللفظ تقريبًا لأن فم الداهية في التقدير فقدر الفعل المتصرف من الداهية، وليس القصد إلا تقدير فعل

(١) شرح الرماني: ٢/ ٦٤٢

ناصب ليس شيئا معينا لا يتجاوز ، وإنما يقصد ما يلائم المعني ويقارب اللفظ))(١)

وقد عرض الرماني لتصور سيبويه هذا مع تصور آخر، وهو أنه بدل منه يقوم مقامه لا معمول له، وأخر تفسيره، وكأنه غير المراد. قال الرماني: ((وقد قدَّره علىٰ تربت يداك تربًا، فهذا لا يكون علىٰ أن اسم الجنس وقع موقع المصدر، ويمكن أن يكون إنما أراد في الحقيقة أن "تربت يداك" بدل من "تربًا" ، لا أنه عامل فيه، كما أن "هنيئًا" في موضع "هنأك ذاك"، فكلا الوجهين محتمل))(٢)

ومن صوره:

سيبويه: ((وهذا باب ما أُجرىٰ مُجرىٰ المَصادر المَدْعُوَّ بها من الصفات، وذلك قولك: هَنيئًا مَرِيًا " كأَنك قلت: ثَبَت لك هَنيئًا مَريئًا، وهَنأَه // ذلك هَنيئًا ". وإنما نصبته لأنه ذَكر لك خيرًا أَصابه رجلٌ فقلت: هنيئًا مريئًا، كأَنك قلت: ثَبَت ذَلك له هنيئًا مريئًا أو هنأه ذلك هنيئًا، فاختزِلَ الفعلُ، لأنه صار بدلًا من اللفظ بقولك: هَنأَك.

ويدلُّك علىٰ أنه علىٰ إضمار هنأَك ذلك هنيئًا، قولُ الشاعر، وهو الأخطل:

إلىٰ إمامٍ تغادِينا فَواضِلُه ... أَظْفَرَهَ اللهُ فَلْيَهْنئْ لَه الظَّفَرُ

كأَنه إذا قال: هنيئًا له الظَّفرُ، فقد قال: ليَهْنئْ له الظفرُ، وإذا قال: ليهنئْ له الظَّفرُ، فقد قال: هنيئًا له الظَّفرُ، فكلٌّ واحد منهما بدلٌ من صاحبه، فلذلك اختزَلَوا الفعلَ

(١) شرح المفصل (١ / ١٢٢)

(٢) شرح الرماني: ٢/ ٦٤٣

هنا، كما اختزلوه في قولهم: الحذَرَ. فالظفرُ والهنيء عَمِلَ فيهما الفعلُ، والظَّفرُ بمنزلة الاسم في قوله: هَنأهُ ذلك حين مُثّل))(١).

هنيئًا	مريًّا
(أ)	(ب)

ثبت	لك(٢)	هنيئًا	مريئًا
(ج)	(د)	(أ)	(ب)

أبو حيان: ((وهنيء) صفة مبالغة تقول: هنأني الطعام أي ساغ لي، واسم الفاعل: هانئ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من هنؤ كشريف من شرف، وكذلك «مرئ» فيجوز أن يكون للمبالغة من مرأني، أو من فعل نحو: مرؤ تقول: هنأني الطعام ومرأني تتبع مرأنىٰ لهنأني، فإذا لم تتبعه قلت: أمرأني رباعيًا. وأجاز أبو البقاء العكبري أن يكونا مصدرين جاءا علىٰ وزن فعيل كالصهيل والنكير. وقال سيبويه: هنيئًا مريئًا صفتان نصبوهما نصب المصادر المدعو بها بالفعل غير المستعمل إظهاره المختزل للدلالة التي في الكلام عليه كأنهم قالوا: ثبت ذلك هنيئًا مريئًا، أو هنأه هنيئًا، ففي تقدير ثبت يكون حالا مبنية، وفي تقدير هنأه حالا مؤكدة انتهىٰ))(٣).

---

(١) الكتاب (١ / ٣١٦- ٣١٧)

(٢) وتقدير المبرد مثل سيبويه: ((وَتقول هَنيئًا مريئا وَإِنمَا مَعْنَاهُ هَنأَك هناء ومرأك مراء، وَلكنه لما كَان حالا كَان تقْدِيره وَجب ذَلِك لَك هَنيئًا وَثَبت لَك هَنيئًا))المقتضب (٤ / ٣١٢) فالمعنىٰ عنده هو معنىٰ المفعول المطلق، ولكن منعه من ذلك إرادة المتكلم لبيان حاله.

(٣) [ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٧٩]

((و" يحذف "سماعًا في غير ذلك نحو: هنيئا لك"، ف"هنيئًا لك" حال محتملة للتأسيس والتأكيد، منصوبة بفعل محذوف. "أي: ثبت لك الخير هنيئًا"، علىٰ التأسيس. "أو هنأك" ذلك "هنيئًا"، علىٰ التأكيد، وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه: وإنما نصب "هنيئًا" لأنه ذكر أن خيرًا أصابه إنسان. فقلت: "هنيئًا" كأنك قلت: ثبت لك هنيئًا أو هنأك ذلك هنيئًا))[1].

وعند ابن يعيش أن الأصل وجود الفعل ثم صارت هذه الصفة بدلا منه، قال: ((ثم حذف// الفعل وجعل بدلا من اللفظ بقولهم يهنأك))[2] فمن ثم يكون "هنيئا" قد حل محل "هنأك هنيئًا" .

فتقديره في المعنىٰ هو الإحلال كما سبق في المصادر التي تقوم مقام الفعل، وتصير بدلًا منه. أما النصب فيها فبفعل محذوف. وصورته السطحية:

هنيئًا	له	الظفر
(أ)	(ب)	(ج)

أما العميقة فهي:

ليهنئ	له	الظفر
(د)	(ب)	(ج)

فأجرىٰ الإحلال بين المكونين (أ) و (د). ولو قدره بالماضي المتعدي إلىٰ الضمير المتصل به كما في قوله: (هنأه ذلك) يقصد: (هنأه الظفر) بدليل قوله: "

(١) شرح التصريح علىٰ التوضيح (١ / ٦١٥)

(٢) شرح المفصل (١ / ١٢٢-١٢٣)

والظَّفرُ بمنزلة الاسم في قوله: هَنـأَهُ ذلك حين مُثّل" لكانت القاعدة هي الإحلال في المسند إليه. وصورتها:

هنـأ	ه	ذلك
(أ)	(ب)	(ج)

وهي توازي:

هنـأ	ه	الظفر
(أ)	(ب)	(د)

فكان الإحلال بين المكونين: (ج) و (د).

- **الإحلال باسم الفاعل محل الفعل:**

سيبويه: ((وهذا شبيهٌ في النصب لا في المعنىٰ بقوله تبارك وتعالىٰ: " وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنا والشَّمْسَ وَالقَمَرَ حسْبَانا "، لأنه حين قال: " جاعلُ الليلِ "، فقد عَلِمَ القارئُ أنه علىٰ معنىٰ جَعَلَ، فصار كأَنه قال: وَجَعَلَ اللّيلَ سَكَنا ، وحمَلَ الثانيَ علىٰ المعنىٰ))(١).

والظاهر من نص سيبويه أنه أجرىٰ الإحلال بين الفعل "جعل" واسم الفاعل "جاعل". والخلاف بين النحاة في ناصب "الشمس" أهي منصوبة بفعل مضمر

(١) الكتاب (١ / ٣٥٦) وينظر: المقتضب (٤ / ١٥٤) والآية التي استشهد بها سيبويه علىٰ قراءة عاصم هي: ﴿فَالقُ الإِصْبَاح وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حسْبَانا ذَلِكَ تقْدِيرُ العَزِيزِ العَلِيمِ﴾ (الأنعام: ٩٦). وقَرَأَ عَاصِم وَحمْزَة وَالكسَائِيّ: {وَجعل اللَّيْل سكنا} بِغَيْر ألف، وَقَرَأَ البَاقُون (وجاعل اللَّيْل) بِالألف وَكسر اللَّيْل، وحجتهم قَوْله: {فالق الإصباح} فأجروا "جَاعل اللَّيْل" علىٰ لفظ مَا تقدمه؛ إِذْ أَتىٰ فِي سِيَاقه. حجة القراءات (٢٦٢) وينظر: الحجة في القراءات السبع (١٤٦) ومعاني القراءات للأزهري (١ / ٣٧٢)

تقديره: "جعل" دلّ عليه اسم الفاعل الذي في معناه ووقع قبله، أو منصوبة بالعطف علىٰ معمول اسم الفاعل. وفيه آراء:

الأول: أن "جاعل" دالة علىٰ المضي مضافة إلىٰ المفعول الأول في المعنىٰ، ناصبة للمفعول الثاني، والشمس منصوبة بالفعل "جعل" لتعذر العطف؛ لدلالة اسم الفاعل علىٰ المضي.

الثاني: أن جاعل دال علىٰ حكاية الحال، فتنصب المعطوف عليه والمعطوف. قال ابن هشام: ((ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصفُ غيرَ عامل؛ فنصب: "الشمس" في: "وجاعلُ الليل سكنا والشمس"، بإضمار "جعل" لا غير؛ إلا إن قدَّر: "جاعل" علىٰ حكاية الحال))[1]

الثالث: أن "جاعل" دالة علىٰ الحال أو الاستقبال، لتجدد حدوث هذا الفعل، والشمس منصوبة بالعطف علىٰ المعنىٰ. ونقل ابن يعيش أن أبا سعيد السيرافي "يُجيز أن يكون ذلك للحال والاستقال؛ لأن ذلك كلُّ يوم يحدث، وعلىٰ هذا يكون "سكنا" منصوبًا بالفعل المذكور، والاسم الأول في معنىٰ منصوب، ويكون "الشمس والقمر" معطوفًا علىٰ المعنىٰ، ..."[2] وردَّه ابن يعيش، قال: ((وهذا القول يضعفه قوله (والشمس والقمر حسبانا) لأنه ماض قد كان لا محالة لا يتجدد كل يوم، فاعرفه))[3].

---

(١) أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك (٣ / ١٩٤): وينظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٢٨

(٢) شرح المفصل: (٦ / ٧٨)

(٣) شرح المفصل: (٦ / ٧٨)

وإنما يعنينا هنا تقدير سيبويه، حيث جعل العمل لفعلٍ، دلَّ عليه السياق اللغوي قبله. فأجرىٰ قاعدة الإحلال بين الفعل واسم الفاعل. فكون اسم الفاعل بمعنىٰ "جعل" سوغ ذلك نصب المعطوف علىٰ المعنىٰ دون اللفظ. فجاء الإحلال هنا مفسرًا لعلة النصب في المعطوف.

ومن صوره في الدعاء:

سيبويه: ((ومثل ذلك: عائذًا بالله من شرّها، كأَنه رأىٰ شيئًا يُتقَىٰ فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتىٰ صار بمنزلة الذي رآه في حال قيامٍ وقُعودٍ، لأنه يَرَىٰ نفسَه في تلك الحال، فقال: عائذًا بالله، كأَنه قال: أعوذ بالله عائذًا بالله، ولكنه حذف الفعل لأنه بدلٌ من قوله: أَعوذُ بالله، فصار هذا يَجرىٰ ها هنا مجرىٰ عِياذًا بالله. ومنهم من يقول: عائذٌ بالله من شرّ فلان))[1] .

أضمر سيبويه في قول القائل: "عائذًا بالله من شرّها" فعلًا عاملًا النصب في "عائذ"، والقاعدة التحويلية فيه هي الحذف الوجوبي، والمعنىٰ معنىٰ الدعاء. وصورتها:

⊘	⊘	عائذًا	بالله
⊘	⊘	أ)	ب)
أعوذ	بالله	عائذًا	بالله
ج)	د)	أ)	ب)

(١) الكتاب: ١/ ٣٤١. والتركيب تحت "باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصابَ الفعل، استفهمت أو لم تستفهم. [الكتاب: (١ / ٣٤٠)]

وهذا الفعل المحذوف عند سيبويه قد صار اسم الفاعل المنصوب بدلًا منه، كما كان في الباب الذي قبله من المصادر المنصوبة التي تكون بدلًا من أفعالها؛ لذا قال سيبويه: (فصار هذا يَجرىٰ ها هنا مجرىٰ عِياذًا بالله)(١) . فتكون صورته:

عائذًا	بالله
أ)	ب)
أعوذ	بالله
ج)	ب)

وتكون القاعدة هي الإحلال بين المكونين (أ) و(ج). فأحل بين المكونين: اسم الفاعل والفعل؛ لكنه إحلال لا يفسر النصب في اسم الفاعل ولا المصدر، بل هو من جهة المعنىٰ فقط.

وقد يجوز الرفع فيه، علىٰ تقدير: أنا عائذٌ بالله. والفرق فيه بين الرفع والنصب قد بيَّنه سيبويه في هذا الموضع وغيره، وذلك أن المعنىٰ المقصود من هذه التراكيب المنصوبة أن المستعاذ منه يكون حصوله في وقت الكلام، فيقول القائل: عائذًا بالله أو عياذًا بالله، قال: ((كأَنه رأىٰ شيئًا يُتقَىٰ فصار عند نفسه في حال استعاذةٍ، حتىٰ صار بمنزلة الذي رآه في حال قيامٍ وقُعودٍ، لأنه يَرَىٰ نفسَه في تلك الحال)). وأما في حال الرفع فكأنه قد وقع، ويأتي ذكره في نفسه فيستعيذ منه، فيقول: عائذٌ بالله. قال سيبويه: ((وإذا ذكرت شيئًا من هذا الباب فالفعل متصِلٌ في حال ذكرِك، وأنت تعمل في تثبيته لك أو لغيرك في حال ذكرِك إيّاه، كما

(١) قال السمين: ((وعائذًا بالله من باب اسم الفاعِل الذي يراد به المصدرُ)) (الدر المصون: ٤/ ٤٩٨) وينظر: [إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (١ / ١٤٣)]

كنت في باب حمدًا وسَقيًا وما أشبهه، إذا ذكرت شيئًا منه في حال تزجيةٍ وإثبات، وأَجريت "عائذًا بالله" في الإضمارِ والبدل مجرىٰ المصدر، كما كان هَنيئًا بمنزلة المصدر فيما ذكرت لك))[1].

ثم استشهد سيبويه بقول الشاعر عبد الله بن الحارث السَّهميُّ علىٰ أن اسم الفاعل في هذا الباب يجري مجرىٰ المصدر: ((وقال الشاعر، وهو عبد الله بن الحارث السَّهميُّ، من أصحاب رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم:

ألحق عذابك بالقوم الذي طَغَوْا وعائذًا بك أَن يَعْلُوا فيُطْغوني

فكأَنه قال: وعياذًا بك))[2].

إذن فالقاعدة هنا هي الإحلال، ليُبين أن الأصل في هذه التراكيب أن تكون بالمصادر، ولكنها وفقًا لكلامه السابق تكون بنية سطحية لما هو أعمق، بتقدير الفعل المحذوف.

وصورتها:

١-عائذًا بالله ← ٢- عياذًا بالله ← ٣- أعوذ بالله عياذًا

مع ملاحظة الفرق الإعرابي بين ما كان اسم فاعل، وما كان مصدرًا، فالأول منصوب علىٰ الحالية بالفعل المقدر، والثاني علىٰ المفعول المطلق.

ثم نراه يجري الموازي في هذه الصورة التحويلية مباشرة من (١) إلىٰ (٣) في قول الآخر:

((أراك جمعت مسألة وحرصًا ... وعند الحق زحارًا أنانا

---

(١) الكتاب: ١/ ٣٤١

(٢) الكتاب: ١/ ٣٤٢

كأنه قال: تزحرُ زَحيرًا و تئن أَنينا، ثم وضعه مكان هذا، أي: أنت عند الحقّ هكذا))[١].

فقدَّر الفعل والمصدر، دون أن يكون للصورة الثانية -التي تمثل الإحلال- وجود.

ومن صوره (في الاستفهام):

قال سيبويه: ((هذا باب ما جَرَىٰ في الاستفهام من أَسماءِ الفاعلين والمفعولين مَجرَىٰ الفعل كما يَجرىٰ في غيره مَجرىٰ الفعل وذلك قولك: أزيدًا أنت ضاربُه، وأزيدا أنت ضاربٌ له، وأعمراً أنت مُكرِمٌ أخاه، وأزيدا أنت نازلٌ عليه. كأَنك قلت: أنت ضاربٌ، وأنت مُكْرِمٌ، وأنت نازل، كما كان ذلك في الفعل، لأنه يَجرىٰ مَجراه ويَعْمَلُ في المعرفة كلَّها والنكرةِ، مقدَّما ومؤخَّرا، ومظْهَرا ومضْمرا...))[٢]

من خلال هذا النص فإننا نرىٰ أنفسنا أمام قسمين، كل واحد منهما يمثل البنيتين السطحية والعميقة، فتراكيب القسم الأول يمكن أن نجمعها في الجدول الآتي:

(١)	(٢)
أزيدًا أنت ضاربُه	أزيدًا أنت ضاربٌ
أزيدا أنت ضاربٌ له	أزيدًا أنت ضارب
أعمراً أنت مُكرِمٌ أخاه	أزيدًا أنت مُكْرِمٌ
أزيدا أنت نازلٌ عليه	أزيدًا أنت نازل

(١) الكتاب: ١/ ٣٤٢

(٢) [الكتاب: ١/ ١٠٨] هذا باب ما جَرَىٰ في الاستفهام من أَسماءِ الفاعلين والمفعولين مَجرَىٰ الفعل كما يَجرىٰ في غيره مَجرىٰ الفعل.

هذه التراكيب الموضحة في المجموعة الأولىٰ تمثل البنية السطحية للكلام، في حين أن تراكيب المجموعة الثانية تمثل الجمل النواة لها، وقد أجرىٰ سيبويه القاعدة التحويلية الزيادة ليدل علىٰ أن اسم الفاعل المضاف إلىٰ الضمير (في موضع الجر)، يعمل عمل اسم الفاعل المنون. وأما تراكيب القسم الثاني فتأتي للتحويل بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

(١)	(٢)
وأزيدا أنت راغبٌ فيه	أعبدَ الله أنت ترغَبُ فيه
وأخالدًا أنت عالم به	أعبدَ الله أنت تعلَمُ به
أعمرًا أنت واجدٌ عليه	أعبدَ الله أنت تجِدُ عليه

يقول السيرافي: ((فإن قال قائل: أزيدًا أنت ضاربه؟ الهاء في موضع جر، فكيف نصبت زيدًا، وضميره مجرور؟ قيل له: جرّ ضميره لا يمنع أن يكون "ضارب" في معنىٰ الفعل، كما كان ذلك في قولك: أزيدًا مررت به؛ لأن ضميره مجرور، وإنما الجر في اللفظ، والنية نية التنوين في "ضاربه" كأنك قلت: "ضاربٌ له")) (١)

فالتراكيب الموازية التي أتىٰ بها سيبويه في المجموعة الأولىٰ لتوضح هذه المسألة من كون اسم الفاعل المضاف إلىٰ الضمير المجرور العائد علىٰ الاسم المنصوب في أول الكلام (زيد) يصح أن يعمل اسم الفاعل فيها في هذا الاسم مع كون الضمير العائد إليه في موضع جر؛ لأنه في المعنىٰ منصوب، فموازيه الوظيفي علىٰ هذا ما أوضحه السيرافي من قولك: أزيدًا مررت به. ولكن يبقىٰ الأصل المقدر الذي يوضح العمل في الاسم المنصوب (زيد)، هل هو اسم فاعل مقدر من لفظ

(١) [السيرافي: ١/ ٤٣٧] [وينظر ابن يعيش: شرح المفصل: ٦/ ٦٩]

اسم الفاعل المتأخر عنه المشتغل بضميره عنه، أو أنه من فعل مقدرٍ يوافق اسم الفاعل هذا؟

علىٰ رأيين نقلهما الصبان، قال: ((في نحو: "أزيدًا أنت ضاربه" قال: ينبغي أن يكون خبر المبتدأ الوصف المحذوف، وحينئذٍ فرفع المذكور لكونه مفسرًا للمحذوف المرفوع وقائم مقامه. ا. هـ. وقال الدماميني أجاز صاحب البسيط في المثال أن يكون نصب "زيد" بإضمار فعل، وأن يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده، وهو مبتدأ وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لأنت مقدم، وضاربه علىٰ هذا التقدير خبر مبتدأ آخر))[(١)].

ومذهب ابن يعيش في ذلك أن يكون المقدر اسم الفاعل من لفظ اسم الفاعل المتأخر[(٢)]. والظاهر من مذهب سيبويه أن يكون من الفعل بدليل تقديره فعلًا محل اسم الفاعل الظاهر كما في القسم الثاني. وإذا كان الأصل في عمل اسم الفاعل أن يكون محله الفعل المضارع الدال علىٰ الحال أو الاستقبال، فإن سيبويه يجري توازيًا آخر بين اسم الفاعل والفعل المضارع كما بينت تراكيب القسم الثاني مستخدما في ذلك القاعدة التحويلية الإحلال.

لكن هناك فرقًا في المعنىٰ بين استخدام اسم الفاعل واستخدام الفعل، يقول الرماني: ((والفرق بين أزيدًا أنت ضاربه، وأأنت عبد الله ضربته حتىٰ حمل هذا علىٰ الابتداء، وحمل الأول علىٰ الفعل أن (أزيدًا أنت ضاربه؟) بمنزلة (أزيدًا

---

(١) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشمونىٰ (٢ / ٨٣) ((فإن كان الوصف غير عامل لم يجز أن يفسر عاملًا؛ فلا يجوز: "أزيدا أنت ضاربه -أو محبوس عليه- أمس")) شرح الأشمونىٰ لألفية ابن مالك (٢ / ٨٤).

(٢) [ابن يعيش: ٦/ ٦٩]

تضربه؟) لأنه إنما أتىٰ بـ "أنت" من أجل أن "ضارب" لا يتضمن ضمير الفاعل كما يتضمنه الفعل في تضربه، فصار أنت ضاربه بمنزلة تضربه، وليس كذلك (عبد الله ضربته) ؛ لأنه لم يذكر عبد الله ليكون بمنزلة ذكر الفعل مع الضمير فيجري ذلك المجرىٰ، وإنما ذكر إلىٰ الحاجة الابتداء به والإخبار عنه، فمن هنا اختلف الحكم (١).

ومن صوره: (الإحلال قاعدة أولى تسبق للحذف، في الاستفهام):

سيبويه: ((هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصابَ الفعل، استفهمت أو لم تستفهم، وذلك قولك: أَقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ، وأَقاعِدًا وقد سار الرَّكْبُ. وكذلك إن أردت هذا المعنىٰ ولم تستفهم، تقول: قاعِدًا عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ، وقائمًا قد عَلِمَ اللهُ وقد قَعَدَ الناسُ. وذلك أنه رأىٰ رجلًا في حال قيامٍ أو حال قُعودٍ، فأراد أن ينبِّهه، فكأَنه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائمًا وأَتقُعد قاعدًا، ولكنه حذف استغناءً بما يرىٰ من الحال، وصار / / الاسمُ بدلًا من اللفظ بالفعل، فجرىٰ مجرىٰ المصدر في هذا الموضع))(٢).

يعرض سيبويه هنا لما يأتي في تركيب الاستفهام منصوبًا(٣)، فيبدأ أولًا بما يشتق من الفعل، وهو المصادر ثم أسماء الفاعلين، ثم ما كان من هذه الأسماء منصوبًا ولم يؤخذ من الفعل كتميمي، وقيسي، وغيرها. وهو هنا يتحدث عما اشتق من الفعل وهو اسم الفاعل، لكنه انتقل في هذا الباب من الاستفهام إلىٰ غيره من الإخبار.

---

(١) (شرح الرماني: ١/ ٣٣٣)

(٢) الكتاب لسيبويه (١ / ٣٤٠- ٣٤١)

(٣) هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصابَ الفعل، استفهمت أو لم تستفهم. [الكتاب (١ / ٣٤٠)]

والتراكيب موضع التحويل هنا:

أَقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ أتقومُ قائما

أَقاعِدًا وقد سار الرَّكْبُ أَتقُعد قاعدًا

فالبنية العميقة هنا بالفعل، وقد أجرىٰ عليها الحذف الإجباري للفعل[1]؛ إذ إنه موضع لا يظهر فيه الفعل.

وتمثيل هذا التركيب في بنيته العميقة

أ	تقوم	قائماً	وقد قعد الناس
(أ)	(ب)	(ج)	(د)

وفي بنيته السطحية:

أ	-	قائماً	وقد قعد الناس
(أ)	-	(ج)	(د)

فحذف المكون (ب) الذي يمثل الفعل. وأما أن الاسم قد صار بدلًا من الفعل، فمعناه أن (قائمًا) صار حالا محل الفعل، مستغنيًا بنفسه عنه. وقياسه علىٰ المصدر في هذا الموضع، كما مرَّ في المصادر المنصوبة التي تقوم مقام الفعل، مثل (ندلاً) و(عياذًا) وغيرها.

إذن فإن تقدير هذا التركيب عند سيبويه يكون بفعل من لفظه ليبين المعنىٰ الذي عليه النصب، نحو: أتقوم قائمًا، وأتقعد قاعدًا. لكنه قال بعدها: " وصار

(١) قال الرضي: ((وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصًا علىٰ انزجار المويخ عما أنكر عليه، وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو: أقائمًا وقد قعد الناس، وأقائمًا قد علم الله، وقد قيل: إنها أحوال، كما يجئ في باب الحال) شرح الرضي علىٰ الكافية لابن الحاجب (١ / ٣٣٠)

//الاسمُ بدلًا من اللفظ بالفعل، فجرىٰ مجرىٰ المصدر في هذا الموضع" فكما أحل المصدر -فيما تعرضنا له من قبل- محل الفعل، فكذلك هاهنا أحل اسم الفاعل المنصوب محل الفعل، وهو في الحقيقة قد أحل محل المصدر، فكأن الإحلال هنا علىٰ مستويين؛ الأول: إحلال اسم الفاعل محل المصدر. والآخر: إحلال المصدر محل الفعل. وهذا يعني أن الأصل في أسماء الفاعلين هي المصادر، فأجرِي الإحلال أولًا، ثم حذف الفعل المشتق منها، وليس المقصود هنا -والله أعلم- أنه حذف الفعل بعد وجوده، بل حذفه كما كان محذوفًا في المصادر التي تقوم مقام أفعالها، أو لنقل: إن حذفه كان استغناء كما ذكر ابن يعيش[1]، أي استغناء باسم الفاعل. "ولعل السبب في قولهم أولا بوضع اسم الفاعل موضع المصدر ما ترتب علىٰ الخلاف من أن الفعل لا يعمل في اسم الفاعل إذا كان حالا من لفظ الفعل لعدم الفائدة ((إذ قد عُلم أنه لا يقوم إلا قائمًا، ولا يقعد إلا قاعدًا؛ لأن الفعل قد دلَّ عليه، وإذا ورد شيء من ذلك فتأوَّله بالمصدر، فيكون تقدير عائذًا، وقائمًا، وقاعدًا، إذا جعلت العامل أعوذ وتقوم وتقعد بتقدير عياذ وقيام وقعود، وهو رأي أبي العباس. والذي قدره سيبويه لا يمتنع؛ لأن الحال قد يرد مُؤكدًا كما يرد المصدر مؤكدًا؛ وإن كان الفعل قد دلَّ علي ما دلَّ عليه اسم الفاعل))[2] قال المبرد: ((وَإِن شِئْت وضعت اسْم الفَاعِل فِي مَوضِع المصدر، فَقلت: أقائمًا وَقد قعد الناس، فَإِنمَا جَازَ ذَلِك؛ لِأَنهُ حال. وَالتقْدِير: أتثبت قَائِما، فَهَذَا يدلك علىٰ ذَلِك المعْنىٰ))[3]

(١) شرح المفصل (١ / ١٢٣)
(٢) شرح المفصل (١ / ١٢٣)
(٣) المقتضب (٣ / ٢٢٩)

وعند ابن يعيش أنها أحوال موافقًا سيبويه بتقدير أفعالها من ألفاظها، قال: ((فإن هذه أسماء الفاعلين، وهي منصوبة علىٰ الحال، وقد قدَّر سيبويه العامل فيها بأفعال من ألفاظها علىٰ حد قولك: أقيامًا والناس قعود، وأطربًا وأنت قنسري. فكأنه قال: أعوذ عائذًا بك، وأتقوم قائمًا وأتقعد قاعدًا، وحذفه استغناء)) (١).

(١) شرح المفصل (١ / ١٢٣)

المبحث الثاني: الإحلال في الخبر (إحلال الفعل محل اسم المفعول في الخبر)

يعرض سيبويه للتركيبين "كله لم أصنع" و " كله غير مصنوع"(١) في حديثه عن جواز رفع المشغول عنه مع حذف الضمير المشغول به. قال سيبويه: ((ولا يحسُن في الكلام أن يجْعَلَ الفعلَ مبنيًّا علىٰ الاسم ولا يَذْكُرَ علامةَ إِضمارِ الأوّل حتىٰ يَخرج من لفظِ الإعمال في الأوّل ومن حال بناء الاسم عليه ويَشْغَلَه بغير الأوّل حتىٰ يمتنعَ من أن يكون يَعْمَلُ فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيفٌ في الكلام. قال الشاعر، وهو أبو النجم العِجْليّ:

قد أَصبحت أمُّ الخِيارِ تدَّعي ... علّىٰ ذَنبًا كلُّه لم أَصْنعِ

فهذا ضعيفٌ، وهو بمنزلته في غير الشَّعر؛ لأن النصب لا يكسر البيت ولا يُخِلُّبه تركُ إِظهار الهاء. وكأنه قال: كلُّه غيرُ مصنوع. وقال امرُؤُ القيس: / /

فأَقْبَلت زَحفًا علَىٰ الرُّكْبَتيْن ... فثَوْبٌ لبست وثَوْبٌ أَجُرّْ

وقال النمِرُ بن تَوْلَبٍ:

فَيْومٌ عَلينا ويوم لنا ... ويومٌ نسَاءُ ويومٌ نسَرّْ

سمعناه من العرب ينشدونه. يريدون: نساءُ فيه ونسَرٌّ فيه.))(٢)

وقد أجرىٰ سيبويه الإحلال بين المكون الاسمي المنفي والمكون الفعلي المنفي في التركيبين: "كله غير مصنوع" الذي يمثل بنية عميقة للتركيب السطحي في قول الشاعر: "كله لم أصنع". وقد عدّ سيبويه "غير مصنوع" هو الأصل في التركيب؛ إذ كانت "كل" مبتدأ، وخبرها "غير مصنوع"، وأن الأصل في الأخبار أن يكون للأسماء كما مثّل في أول الكتاب بين التركيبين: "عبد الله

(١) هذا باب ما يَجْرِىٰ ممّا يكون ظرفًا هذا المجرَىٰ (١ / ٨٤)]

(٢) [الكتاب: (١ / ٨٥- ٨٦)]

منطلق" و "زيد ضربته"(١). وسيبويه هنا في البيت محل الشاهد قدّر الفعل بالاسم ليدل علىٰ وظيفة الخبر التي يؤديها كل منهما،

ويجوز في "كل" وجهان من الإعراب برفع ((كله)) علىٰ أن الضمير محذوف، وهو رواية البيت، ونصبه حيث لا تقدير للضمير، ولم يرتض سيبويه رواية الرفع، حيث عدَّها ضعيفة؛ إذ النصب لا يكسر البيت، فلا ضرورة إذن، كذلك فإن النصب لا يكسر البيت في الشاهد الذي بعده، لا يخل به ترك الهاء. ومذهب الكوفيين أن لفظ "كل" من الألفاظ التي يجوز أن تقع مبتدأة والخبر بعدها جملة، سواء أقدَّرنا ضميرًا عائدًا علىٰ (كلّ) أم لم نقدِّر(٢).

إذن فنحن أمام مذهبين؛ الأول: أن "كلّ" بالرفع مبتدأ، والجملة بعدها هي الخبر، وقد حذف منها الضمير العائد علىٰ ضعفٍ عند سيبويه. والآخر: أن "كل" مبتدأ والخبر بعدها للجملة، سواء أوجد الضمير أم لم يوجد، وهو مذهب الكوفيين. (٣)

وزاد الفراء تفصيلًا بأن الضمير يجوز حذفه قياسًا؛ لدلالة "كل" علىٰ العموم والإبهام(٤). وزاد ابن مالك في تفصيله ما ذكره من الإجماع علىٰ ذلك في التسهيل أن كل ما دل علىٰ العموم والإبهام، فإنه يجوز حذف الضمير العائد من جملة الخبر. قال البغدادي: " وَزَاد علىٰ كل ما أشبهها فِي العُمُوم والافتقار من مَوْصُول

---

(١) الكتاب: (١ / ٨١)

(٢) [الفراء: معاني القرآن: ١/ ٢٤٢ - ٢/ ٩٥]

(٣) ردَّ السيرافي كلام الفراء بحجة "أن كلَّ موجب يتهيأ ردّه إلىٰ الجحد، فيمكن للقائل أن يقول: زيد ضربت ، معناه: "ما زيد إلا ضربت، وما زيد إلا مضروب"

(٤) نقله البغدادي في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١ / ٣٥٩)]

وَغَيره نحو: أَيهمْ يسألني أعطي، وَنحو: رجل يَدْعُو إِلَىٰ الخَيْر أُجِيب؛ أَي: أعْطِيه وأجيبه، وَقَال شَارِح كَلَامه: لم نر هَذَا الإجْمَاع بل مَنعه البصريون وَأما نقله فِي شبه كل، فقد قَال أَبُو حيَّان: لَا أعلم لَهُ سلفا فِي ذَلِك(١))(٢)

وهذا الذي ذكره ابن مالك واعترضه أبو حيان مذهب الفراء، قال: ((ومما يشبه الاستفهام مما يرفع إذا تأخر عَنهُ الفعل الذِي يقع عليه قولهم: كلُّ الناس ضربت. وذلك أن فِي (كلّ) مثل معنىٰ: هَلْ أحد إلا ضربت، ومثل معنىٰ: أي رَجُل لم أضرب، وأي بلدة لم أدخل، ألا ترىٰ أنك إذا قلت: كل الناس ضربت كان فيها معنىٰ: ما منهم أحد إلا قد ضربت، ومعنىٰ أيهم لم أضرب. وأنشدني أَبُو ثروان:

وقالوا تعرَّفها المنازل من منىٰ ... وما كُل مَن يَغشىٰ منىٰ أَنا عارفُ / / (٣)

أما ابن جني فإنه قد أوضح العلة في حذف الضمير، وبيّن فيه وجه القياس، بقوله فِي المُحتسب: "لحذف هَذَا الضَّمِير وَجه من القيَاس، وَهُوَ تشْبِيه عَائِد

---

(١) مذهب سيبويه نفسه الجواز علىٰ ضعف وإن كان في غير الشعر، بدليل قوله: "وهو بمنزلته في غير الشعر"، وصرح بهذا الضعف في قياسه تركيب: زيد كم مرة رأيت، علىٰ الشاهد هنا، قال: " فإن قلت: زيدٌ كم مرة رأيت، فهو ضعيفٌ، إلاّ أن تدْخِلَ الهاءَ، كما ضَعُفَ في قوله: " كلُّه لم أَصنعِ ". (١/ ١٢٧) وقد صرح بالجواز في قياسه: "زيدًا يوم الجمعة ضربت" علىٰ الشاهد أيضًا، قال: " فإن قلت: زيدًا يومَ الجمعة أَضربُ، لم يكن فيه إلاّ النصبُ، لأنه ليس ههنا معنىٰ جزاء، ولا يجوز الرفع إلاّ علىٰ قوله: كلُّه لم أصْنعِ. (١ / ١٣٧) يقصد: مضروب. ومثله في القياس: وما كل من وافىٰ منىٰ أنا عارف، قال:)فإن شئت حملته علىٰ ليس، وإن شئت حملته علىٰ " كُلُّهُ لم أَصنعِ ". فهذا أبعدُ الوجهين. (١/ ١٤٦).

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١ / ٣٥٩)]

(٣) معاني القرآن للفراء (١ / ١٣٩)]

الخَبَر بعائد الحال أَو الصّفة وَهُوَ إِلَىٰ الحال أقرب؛ لِأَنها ضرب من الخَبَر، وَهُوَ فِي الصّفة أمثل بشبه الصّفة بالصلة، وَفِي حذفه من "لم أصنع" ما يقوم مقَامه ويخلفه؛ لِأَنهُ يُعَاقِبهُ وَلَا يجْتمع مَعَه، وَهُوَ حرف الإطْلَاق/ / أَعني اليَاء فِي أصنعي فَلَمَّا حضر ما يُعَاقب الهَاء صَارَت لذَلِك كَأَنها حاضِرَة.)(١)

وفي كلام ابن جني إشارة إلىٰ درجات الحسن في حذف الضمير، يجعل أقلها ما كان من ضمير جملة الخبر، وهو نفسه كلام سيبويه في موضع آخر، حيث قال: "فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ، وإنما شبّهوه بقولهم: الذي رأيت فلان، حيث لم يَذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن، لأن رأيت تمامُ الاسم، به يتم، وليس بخبرٍ ولا صفةٍ، فكَرهوا طولَه حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرِهوا طولَ اشْهِيبابٍ فقالوا: اشْهِباب. وهو في الوصف أمثلُ منه في الخبر وهو علىٰ ذلك

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١ / ٣٥٩-٣٦٠)] الواضح من كلام ابن جني أنه لابد من وجود عوض عن الضمير المحذوف، وقد نقل ابن عطية هذا الكلام في توجيه قراءة الرفع في قول الله تعالىٰ: "أفحكم الجاهلية يبغون" قال:)وحذفه من الخبر قبيح كما جاء في بيت أبي النجم، ويتجه بيته بوجهين: أحدهما أنه ليس في صدر قوله ألف استفهام يطلب الفعل كما هي في قوله تعالىٰ: أَفَحكْمَ، والثاني أن في البيت عوضًا من الهاء المحذوفة، وذلك حرف الإطلاق أعني الياء في اصنعي فتضعف قراءة من قرأ «أفحكم» بالرفع لأن الفعل بعده لا ضمير فيه ولا عوض من الضمير، وألف الاستفهام التي تطلب الفعل ويختار معها النصب -وإن لُفظ بالضمير- حاضرة، وإنما تتجه القراءة علىٰ أن يكون التقدير: أفحكم الجاهلية حكم يبغون، فلا تجعل يبغون خبرًا، بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف الإطلاق أعني الياء في اصنعي)). ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٢ / ٢٠٢-٢٠٣)

ضعيفٌ، ليس كحسنه بالهاء، لأنه في موضع ما هو من الاسم وما يَجْرِىٰ عليه، وليس بمنقطعٍ منه خبرا مبنيًّا عليه ولا مبتدًا، فضارَعَ ما يكون من تمامِ الاسم وإن لم يكن تمامًا له ولا منه في البناء. وذلك قولُك: هذا رجلٌ ضربتهُ، والناسُ رجلان: رجلٌ أكرمته ورجلٌ أهنتهُ، كأنه قال: هذا رجلٌ مضروبٌ، والناسُ رجلان: رجلٌ مُكْرَمٌ ورجلٌ مُهان. فإن حذفت الهاء جاز وكان أَقْوَىٰ ممّا يكون خبراً))(١).

وقياس سيبويه لموضع الشاهد هنا كان أولا علىٰ حذفهم الضمير من جملة الصلة، كما في قول القائل: "الذي رأيت فلان" فلم يذكر الهاء، وهو في الصلة أحسن منه في الخبر؛ لأن "رأيت" من تمام الاسم (يقصد الموصول) وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله، حيث كان الموصول وصلته بمنزلة الاسم الواحد.

وكذلك حذف هذا الضمير في الوصف أمثل منه في الخبر، ولكنه أيضًا ضعيف، فهو في الصفة حسن علىٰ ضعف، وحسنه بالهاء يكون بغير ضعف؛ لأنه في موضع ما هو من بالاسم (يقصد الصفة إذا كانت للاسم فهي منه، ومن ثمّ فالصفة والموصوف -أيضًا- كالجزء الواحد) بخلاف الخبر فإنه ينقطع عن المبتدأ، فضارع (في الصفة) ما يكون من تمام الاسم، ومثاله: رجل مضروب فإنها محولة عن "هذا رجل ضربته" ورجل مكرم، ورجل مهان" فإنها محولة عن "رجل أكرمته، ورجل أهنته"، فإن حذفت الهاء جاز وكان أَقْوَىٰ ممّا يكون خبراً. وزاد ابن جني في النص الذي نقلناه من قبل مرتبة الحال العائد منه الضمير، فهو عنده في الحسن أقل مرتبة من الصفة، وذلك لأن الحال إلىٰ الخبر أقرب. غير أن

(١) [الكتاب: (١ / ٨٧)]

ابن جني أضاف نكتة التعاقب بين الضمير وحرف الإطلاق الياء؛ ليبين به العلة في جواز حذف الضمير.

الإحلال في الخبر (خبر لا النافية)

أجرىٰ سيبويه التحويل بين تركيبين؛ الأول: لا أحدَ رأيته إلا زيدٌ، والآخر: لا أحدَ مرئي. يقول سيبويه: ((ومما أجرىٰ علىٰ الموضع لا علىٰ ما عمل في الاسم: لا أحدَ فيها إلا عبد الله، فلا أحدَ في موضع اسم مبتدأ، وهي ههنا بمنزلة "من أحد" في "ما أتاني". ألا ترىٰ أنك تقول: ما أتاني من أحدٍ لا عبدُ الله ولا زيدٌ، من قبل أنه خلفٌ أن تحمل المعرفة علىٰ "مِن" في ذا الموضع، كما تقول: لا أحدَ فيها لا زيدٌ ولا عمرو؛ لأن المعرفة لا تحمل علىٰ "لا"؛ وذلك أن هذا الكلام جواب لقوله: هل مِن أحد، أو هل أتاك من أحد؟ وتقول: لا أحدَ رأيته إلا زيد، إذا بنيت رأيته علىٰ الأول، كأنك قلت: لا أحدَ مرئي. وإن جعلت رأيته صفة فكذلك، كأنك قلت: لا أحدَ مرئيًا))[1].

ولجملة "رأيت" وجهان من الإعراب؛ "أولهما أن يكون خبرًا كأنك قلت حين تأويلها بالمفرد: لا أحدَ مرئيٌّ،// والوجه الآخر أن تكون صفة لاسم (لا) كأنك قلت: لا أحدَ مرئيًّا، وما بعد (إلا) بدلٌ من موضع "لا أحد"))[2]

---

(١) الكتاب (٢ / ٣١٧)، وينظر المسألة في الأصول: ١/ ٢٩٨. وعرض سيبويه لهذين التركيبين تحت " باب ما حمل علىٰ موضع العامل في الاسم، والاسم لا علىٰ ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب. [الكتاب: (٢ / ٣١٥)]

(٢) ياقوت: شرح جمل سيبويه، ٢/ ٤٩٣-٤٩٤

هذا الباب الذي ذكره سيبويه هنا يمثل أحد مسائل الاستثناء، وهي مسألة حمل المستثنىٰ في إعرابه علىٰ موضع المستثنىٰ منه، يقول في ترجمة الباب : ((باب ما حمل علىٰ موضع العامل في الاسم والاسم لا علىٰ ما عمل في الاسم، ولكن الاسم وما عمل فيه في موضع اسم مرفوع أو منصوب، وذلك قولك: ما أتاني من أحدٍ إلا زيدٌ، وما رأيت من أحدٍ إلا زيدًا))(١).

فلم يحمل إعراب زيد الأولىٰ علىٰ الاسم المجرور "أحد"، وإنما حمله علىٰ الموضع "من أحد"، وهو هنا يقوم مقام فاعل الإتيان، فأبدل "زيدًا" من الموضع، فاستحق الرفع، وفي "زيد" الثانية قد حمله علىٰ موضع "من أحد" أيضًا وهو هنا يقوم مقام مفعول الرؤية، فأبدل "زيدًا" من الموضع، فنصب. وعليه أمثلة هذا الباب.

وما يخص الإحلال هنا هو وجه الرفع، وذلك أن "رأيته" في موضع خبر "لا" التي لنفي الجنس، فأجرىٰ الإحلال بين الفعل واسم المفعول، ليقرب وجه الخبرية فيه.

- الإحلال في خبر كاد:

سيبويه: ((ومن ذلك أيضًا: كدت أفعل ذاك، وكدت تفْرُغ، فكدت فَعِلْت وفَعُلْت لا ينصب الأفعال ولا يجزمها، وأفعل ههنا بمنزلتها في "كنت"، إلا أن الأسماء لا تستعمل في "كدت" وما أشبهها. ومثل ذلك: عسىٰ يفعل ذاك، فصارت "كدت"

(١) الكتاب (٢ / ٣١٥) وينظر تفصيل المسألة في: كاظم إبراهيم كاظم: الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، ص١٨٠ وما بعدها.

ونحوها بمنزلة "كنت" عندهم، كأنك قلت: كدت فاعلًا، ثم وضعت أفعل في موضع فاعلٍ. ونظير هذا في العربية كثيرٌ، وستراه إن شاء الله تعالىٰ))[(١)].

في هذا التركيب الموزاي بنية أعمق عند سيبويه، وهي أن "كدت فاعلاً" بمنزلة "كنت فاعلاً"، وقد أجرىٰ الإحلال بين الفعل (أفعل)، واسم الفاعل. وهي عند الزجاجي: ((بِمَعْنىٰ همَّ وَلم يفعل، وَلَكِن يُقَال: كَاد يفعل، وَلَا يُقَال كَاد أَن يفعل))[(٢)]

(١) [الكتاب: (٣ / ١١)] باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء [الكتاب (٣/ ٩)]

(٢) حروف المعاني والصفات (١ / ٦٧)، وأجاز سيبويه أن يكون خبرها (أن + يفعل): ((وَقد جَاءَ فِي الشّعْر كَاد أَن يفعل شبهوه بعسىٰ: "قد كَاد من طول البلىٰ أَن يمصحا")) [الكتاب: (٣ / ١٦٠)] وينظر: خزانة الأدب (٩ / ٣٤٨)

الخاتمة:

توصل البحث إلى عدد من النتائج، كان من أهمها:

- أن سيبويه قد فَهم الإحلال المراد في الدرس النحوي الحديث بدليل ما أورده من مصطلحات ترادف الإحلال وتؤدي معناه، وما طبّقه علىٰ تراكيبه من ناحية أخرىٰ.
- أن قاعدة الإحلال أكثر ما تكون فيما يتعلق بمناط الفائدة؛ لذا نجدها أكثر وجودًا في الفعل والخبر.
- أن الإحلال أكثر ما يكون في دوال الحدث (الفعل والمصدر، والفعل واسم الفاعل...).
- أن الإحلال قد يكون حلقة من حلقات القواعد التحويلية المتتابعة التي تربط بين البنيتين السطحية والعميقة، فيقوم مع غيره من القواعد الأخرىٰ بالانتقال من العميق إلىٰ السطحي.
- أن الإحلال يكون أكثر ما يكون في التراكيب التي تحمل معاني أخرىٰ، مثل الدعاء، أو الاستفهام، أو التوبيخ، أو الترحم.
- أن القاعدة التحويلية المطبقة في التركيب النحوي تختلف باختلاف توجيهات النحاة لهذا التركيب، فقد تكون القاعدة هي الإحلال بحسب توجيه ما، وقد تكون غيره بحسب توجيه آخر.

المصادر والمراجع

١) الأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة) ت: ٢١٥هـ: معاني القرآن، تحقيق: د/ هدىٰ محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٠م.

٢) الأزهري: (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد (المتوفىٰ: ٩٠٥هـ): شرح التصريح علىٰ التوضيح، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣) الأزهري: (محمد بن أحمد، أبو منصور) ت: ٣٧٠ هـ: معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، الطبعة: الأولىٰ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

٤) الأشموني: (علىٰ بن الحسين) ت: ٩٢٩ هـ: شرح الأشمونىٰ علىٰ ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٥) الأنباري: (عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين) ت: ٥٧٧هـ:

- أسرار العربية، تحقيق / محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، مطبعة الترقي. ١٩٥٧م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٦) الأنباري: (محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (المتوفىٰ: ٣٢٨هـ). الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.

٧) البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي) ت: ١٠٩٣ هـ: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق / عبد السلام هارون، الخانجي – القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.

٨) تمام حسان (دكتور): اللغة العربية، معناها ومبناها، الطبعة الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٩) ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) ت: ٣٩٢ هـ. الخصائص، تحقيق / محمد علىٰ النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩م.

١٠) أبو حيان الأندلسي: (محمد بن يوسف) ت: ٧٥٤ هـ: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٨م.

١١) ابن خالويه: (الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله) (المتوفىٰ: ٣٧٠هـ): الحجة في القراءات، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠١ هـ.

١٢) الخليل بن أحمد: (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفىٰ: ١٧٠هـ). الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥م.

١٣) الرضي: (الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي) ت: ٦٨٦ هـ. شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

١٤) الرماني (أبو الحسن علىٰ بن عيسىٰ، ت ٣٨٤ هـ). شرح كتاب سيبويه، تحقيق/ محمد إبراهيم يوسف شيبة، دكتوراه، جامعة أم القرىٰ- مكة المكرمة، ١٤١٥هـ.

١٥) الزجاج: (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل) ت: ٣١١ هـ: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٨٨م.

١٦) الزجاجي: (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) ت: ٣٤٠ هـ. حروف المعاني، تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، بيروت، ١٩٨٦م.

١٧) الزركشي: (محمد بن عبد الله، بدر الدين) ت: ٧٩٤هـ: البرهان في علوم القرآن، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة التراث، القاهرة. بدون تاريخ.

١٨) الزمخشري: (محمود بن عمر، جار الله أبو القاسم) ت: ٥٣٨ هـ: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٠٧ هـ.

١٩) ابن زنجلة: (عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة بن زنجلة (المتوفىٰ: حوالي ٤٠٣هـ): حجة القراءات، حققه وعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٩٩٧م.

٢٠) السراج (محمد بن سهل بن السراج، أبو بكر) ت: ٣١٦ هـ. الأصول في النحو، تحقيق د / عبد المحسن الفتيلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٩م.

٢١) السهيلي (عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، أبو القاسم، ت: ٥٨١ هـ): نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

٢٢) سيبويه: (عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر) المتوفي ١٨٠ هـ: الكتاب، تحقيق وشرح / عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٩٢ م.

٢٣) السيرافي (الحسن بن عبد الله، أبو سعيد) ت: ٣٦٨هـ. شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.

٢٤) ابن السيرافي (يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي، أبو محمد) المتوفىٰ: ٣٨٥هـ: شرح أبيات سيبويه، تحقيق: د/ محمد الريح هاشم، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٦م

٢٥) السيوطي: (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين) ت: ٩١١ هـ:

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د / عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب – القاهرة، ١٩٩٨م.

٢٦) الصبان: (محمد بن علىٰ) ت: ١٢٠٦ هـ. حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

٢٧) عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، بدون تاريخ.

٢٨) عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٩م.

٢٩) ابن عطية (عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، أبو محمد (المتوفىٰ: ٥٤٢هـ): المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولىٰ – ١٤٢٢ هـ

٣٠) ابن عقيل: (قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل) ت: ٧٦٩هـ: شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، دار مصر للطباعة، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٣١) العكبري: (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) ت: ٦١٦ هـ: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٣٢) الفراء (يحيىٰ بن زياد، أبو زكريا) ت: ٢٠٧هـ: معاني القرآن، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١ م.

٣٣) القيسي: (الحسن بن عبد الله القيسي، أبو علي (المتوفىٰ: ق ٦هـ): إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.

٣٤) كاظم إبراهيم كاظم: الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

٣٥) مالك (محمد بن عبد الله، جمال الدين أبو عبد الله) ت: ٦٧٢هـ: شرح الكافية الشافية، تحقيق د/ محمد عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة. بدون تاريخ.

٣٦) المبرد (محمد بن يزيد، أبو العباس) ت: ٢٨٥ هـ: المقتضب، تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م.

٣٧) محمود سليمان ياقوت: شرح جمل سيبويه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط١، ١٩٩٠م.

٣٨) المرادي (الحسن بن قاسم) ت: ٧٤٩ هـ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٣٩) ابن المُنيِّر السكندري (أحمد بن محمد) ت:٦٨٣هـ: الانتصاف من الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٤٠) النحاس (أحمد بن محمد، أبو جعفر) ت: ٣٣٨ هـ: إعراب القرآن الكريم، تحقيق د/ زهير غازي، عالم الكتب -بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٧.

٤١) ابن هشام: (عبد الله بن يوسف بن أحمد، الإمام جمال الدين) ت:٧٦١هـ.

- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د/ مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.

٤٢) ابن يعيش: (يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين) ت: ٦٤٣ هـ. شرح المفصل، مكتبة المتنبي، مصورة طبعة بولاق، القاهرة، بدون تاريخ.

المراجع الأجنبية:

43) Chomsky, Noam. (1965). Aspects of Syntactic theory, The M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts.

44) Crystal, D. (2003). A dictionary of linguistics & phonetics 5th Ed.